

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقد كنت مندوبا في تلك الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٢. وعندما عدت هذا العام، بصفتي رئيسا للجمعية العامة، افتتحت الدورة بعرض رسالة مصورة بالفيديو من أطفال بلدي. لماذا؟ لأنه لا يوجد شيء أهم من مستقبل أطفالنا وشبابنا. فهم قادة الأجيال القادمة.

وأشعر بثقة عظيمة بهذه المنظمة، عندما نتصدى للمسائل التي تتعلق بصميم ما نعمل من أجله، وعندما نقيّم مدى إحسان ما عملناه بعد اعتماد الإعلانات وخطط العمل، وبعد أن يعود المندوبون إلى عواصمهم.

وتقع علينا المسؤولية بأن نكون مثالا يحتذى وأن نقف دفاعا عما نؤمن به لضمان أن نورث أطفالنا عالما أفضل وأكثر أمانا، وعالما أنظف وأكثر مساواة.

إن تغير المناخ يجمع بين هذه الخيوط. فإذا لم نتصد لهذا التهديد المتفاقم، سيزداد عدم الاستقرار، وستزداد حالة البيئة تدهورا، وسيترك فقراء العالم يكافحون من أجل حياة أفضل لهم ولأطفالهم. ويتطلب التغلب على تغير المناخ التزاما فريدا ومستمرًا. وهو يعني التفكير في المستقبل والعمل الآن.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام A/62/259

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء سيقيم الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعنونة "عالم صالح للأطفال".

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، والأطفال من كل أنحاء العالم، أود أن أرحب بكم جميعا في هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن متابعة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البشرية الأساسية الطويلة الأمد ستبقى بدون حل. وإذا أخذنا وعودنا الجماعية على محمل الجد، فإننا حينذاك سنتحمل مسؤولية كبيرة عن الوفاء بها من أجل أطفالنا. وكما يعلم كل والد ووالدة، فإن أسوأ جريمة هي تضليل الأطفال. فالوعد الفارغة تؤدي إلى النفوس الخاوية.

إنني متفائل بأن هذا الاجتماع العام والموائد المستديرة والأحداث الجانبية الكثيرة ستعمق الحوار بين الأجيال وستعزز الالتزام بجعل العالم مكانا أفضل لجميع أطفالنا.

ستستمع الجمعية العامة إلى رسالة مصورة بالفيديو من الأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أنني لم أتمكن أن أكون معكم في هذا الاجتماع بشأن حقوق ورفاه الأطفال. فأنا في بالي لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، حيث هنا أيضا سنواجه احتياجات الأجيال القادمة.

وقد كانت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، استثنائية حقا في نواح عديدة. فقد كانت الأولى المكرسة استثنائيا للأطفال. وكانت الأولى التي حضرها الأطفال ورؤساء الدول والحكومات. وتوجت باعتماد وثيقة تاريخية معنونة "عالم صالح للأطفال".

وقد كُتب جدول الأعمال الجديد هذا من أجل أطفال العالم ومشاركتهم. وتضمنت الوثيقة ٢١ هدفا ومعيارا لتعزيز الحياة الصحية ولتوفير التعليم العالي الجودة لجميع الأولاد والبنات وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

وفي اجتماع اليوم التذكاري، يشرفني أن أعرض عليكم وثيقة جديدة، معنونة "الأطفال والأهداف الإنمائية

ويتطلب تصميمها دوليا يتناول جوهر الرسالة العالمية للأمم المتحدة.

ونحن ملتزمون فعلا بهذه الأهداف. وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال لعام ١٩٩٠، أيد زعماء العالم مبدأ أن تعمل الدول من أجل المصلحة العليا للأطفال، وأن تعطى الأولوية للأطفال فيما يتعلق بالموارد. وجددوا التزامهم مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ بتحقيق أهداف محددة بحلول عام ٢٠١٥ بشأن تعليم الأطفال وصحتهم. وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، وعدت الجمعية العامة ببناء عالم صالح للأطفال باعتباره جسرا إلى عالم صالح لنا جميعا. كما وجهت الجمعية العامة اهتماما كبيرا لاستعراض التقدم المحرز في القضاء على العنف ضد الأطفال في دورتها الحادية والستين والثانية والستين.

إن العام ٢٠٠٧ يمثل معلما بالنسبة لأطفال العالم. فهو يصادف بلوغ سن الرشد لاتفاقية حقوق الطفل، في عيد ميلادها الثامن عشر. واليوم وغدا، لدينا فرصة للاحتفال بالتقدم الهام الذي تحقق، ولكن تقع علينا مسؤولية تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

ويقدم تقرير الأمين العام مزيجا من الأمل والقلق بشأن حالة الأطفال في العالم. وأود أن أشيد بكل الدول الأعضاء - ١٤٠ دولة حتى الآن - التي قدمت تقارير وطنية عن تقدمها نحو بلوغ أهداف الدورة الاستثنائية. وتوفر هذه التقارير تقييما لحالة الأطفال في كل بلد، بالإضافة إلى الالتزامات المستقبلية بالتغلب على التحديات المتبقية.

وأود أن أشيد كذلك بالعديد من الهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبصفة خاصة باليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، التي نفذت مبادرات من أجل جعل العالم صالحا للأطفال. وما لم يتم الاستثمار الطويل الأجل في الأطفال، فإن أكبر مشاكل

وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما زال ينظر في المسائل الوثيقة الصلة بالعالم الذي نبنيه لمستقبلنا. وفي الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧، بحثت الدول الأعضاء في المجلس موضوع تعزيز الجهود للقضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويشمل هذا الموضوع اثنين من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرى المجلس أنه منذ عام ٢٠٠٣، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/62/259)، تمت إقامة شراكات رائعة بالفعل وبُذلت جهود تعاونية لتسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح الأطفال. وأحرز تقدم كبير منذ عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل - في سن قوانين جديدة وأفضل، وصياغة وتنفيذ سياسات عامة أكثر تركيزاً، وتحقيق النتائج الإنمائية المرتبطة بالأطفال. كما أن اعتماد أدوات السياسات العامة الإستراتيجية والخدمات الأساسية للأطفال الفعالة من حيث التكاليف آخذ في الازدياد في جميع أنحاء العالم.

وفي السنوات الخمس الماضية، أثمر التعاون القوي بين الأطراف الفاعلة الدولية، لا سيما الصناديق والوكالات الخاصة، العديد من النتائج. وأود أن أعرب عن تقديري لعمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، والشراكة من أجل صحة الأمهات والرضع والأطفال، والشراكة من أجل دحر الملاريا، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، على جهودها الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ونشر التعليم، والقضاء على العنف ضد الأطفال وما يتصل به من جرائم. كما يشرفني أن أزجي الثناء للمنظمات غير الحكومية البالغ عددها أكثر من ٣٠٠٠ منظمة المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينشط عدد كبير منها

للألفية". وهي تمثل تقريرى الشامل الأول بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالأطفال على وجه التحديد.

ويسعدني أن ينضم الأطفال والشباب مرة أخرى إلى الجمعية العامة. وقد شارك بعضهم قبل خمس سنوات، والآخرون من جيل جديد يساعدون على ضمان وفاء دول العالم بالوعود التي قطعتها في عام ٢٠٠٢.

وأرجو أن تكون مشاركة هؤلاء الشباب ملهما لكم في مداولا تكتم. وعلينا معا، في بالي وفي نيويورك، أن نعمل من أجل إحداث تأثير دائم من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد داليوس تشيكوليس.

السيد تشيكوليس (ليتوانيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الاجتماع التذكري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويتيح هذا الاجتماع فرصة نادرة لاستعراض مدى النجاح الذي حققناه، بوصفنا دولا أعضاء، في التعاون مع الشركاء الآخرين لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان وخطة العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢.

وقد كان أحد أكثر الدروس وضوحاً خلال السنوات الخمس الماضية من السعي إلى تحقيق الرفاه للأطفال، هو أهمية الشراكة. فلا يمكن للحكومات أو المنظمات غير الحكومية، ولا للمنظمات الدولية أو المجتمعات المحلية أن تلبى احتياجات الأطفال من خلال العمل على انفراد. وعلينا التعاون والعمل معا حتى عندما تكون مسؤوليات كل منا مختلفة.

وكما هو الشأن بالنسبة لتغير المناخ، يمكن للعوالم أن تؤدي بنا أحيانا إلى متاهات خطيرة ولا يمكن التنبؤ بها. غير أنها مازالت تنطوي على الوعد المتمثل في أشكال جديدة من التقدم والحماية. كما ترتبط العوالم بالتغير التكنولوجي السريع. وبالنسبة للأطفال، تكمن المنافع المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تفتح آفاقا رحبة للمعارف الإنسانية لم يكن الوصول متاحا إليها من قبل.

وينبغي بذل جهود جماعية وتحديد الالتزام بغية التصدي لتحديات المستقبل. ويلتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة توفير محفل لا يقتصر على مناقشة المشاكل فحسب، بل يقوم أيضا بتشاطر أفضل الممارسات في ذلك المجال. وبفضل ما يحظى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اهتمام من لدن الدول الأعضاء، أدرج على جدول أعماله العديد من التحديات التي نواجهها في بلداننا. وأنا على اقتناع بأننا سنواصل النظر في تلك المسائل بصورة فعالة بغية كفالة مستقبل زاهر لأطفالنا وجعل الكوكب مكانا صالحا للأطفال فعلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آن فينيمان، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

السيدة فينيمان (المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن بالغ قلقي إزاء التفجيرات التي وقعت في الجزائر العاصمة صباح اليوم، وأن أتقدم بتعازي الحارة لأسر الضحايا أو الجرحى.

ويشرفني أن أشارك في الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، في هذا اليوم الذي نحتفل به بالذكرى السنوية الحادية والستين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة

في مجال تعزيز رفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم. وأشكر جميع هذه الأطراف الفاعلة على شراكتها.

غير أن هناك ثغرات كبيرة في ما يتعلق بالإنجاز: أي بين مختلف مناطق العالم، وعلى المستويين القطري والإقليمي، ومن حيث مراعاة احتياجات الجنسين. وسيتعين علينا أن نتصف بالحزم في القضاء على العنف ضد الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمل على توفير التعليم للجميع. وإلى حد ما، تكمن الأسباب الأصلية للمشاكل التي يواجهها أطفال العالم في أوجه عدم المساواة والحيف، وفي العجز عن كفالة تمتع جميع الأطفال بما يتمتع به بعضهم من حقوق وحماية. ويتخلل جميع أنماط الظلم هذه واقع مستمر يتمثل في التمييز الجنساني، الذي يجرم ملايين الفتيات من حقوقهن في الرعاية الصحية والفرص على قدم المساواة. كما يعرضهن للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف.

وفي الدورة الحالية، ذكرنا الاستعراض الاستراتيجي العشري (A/62/228، الجزء الثاني) لدراسة ماشيل بشأن الصراعات المسلحة (A/51/306). بما تحدته الصراعات من أثر متغير ومدمر على الأطفال.

وللأسف، هناك مؤشرات مروعة تفيد بأن المعونة الرسمية العامة للأنشطة المتعلقة بالأطفال آخذة في الهبوط، وأن الاقتصادات المحلية عاجزة عن توفير العمالة الكاملة لشبابها. ومن الواضح أن الأطفال بحاجة إلى الاستفادة بصورة مباشرة من تطوير لقاحات جديدة ومن العلاج المتقدم للعديد من أمراض الأطفال. وسيشكل تغير المناخ خطرا كبيرا آخر في السنوات القادمة. وقد يكون مدى الاحترار العالمي في المستقبل غير أكيد، غير أن العملية جارية بالفعل، مما يهدد مستقبل ملايين الأطفال.

”أ“ التكميلي، وتوفير الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، وغيرها من التدخلات الأساسية في مجالي الصحة والتغذية. كما تساعد على توعية الأمهات بأهمية الاقتصاد على الرضاعة الطبيعية والنظافة الشخصية.

وتشير البيانات أيضا إلى انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بعض البلدان الأفريقية من منطقة جنوب الصحراء الكبرى، وازدياد عدد الأطفال الملتهقين بالمدارس الابتدائية، لا سيما الفتيات، وتزايد عدد الأطفال الذين يسجلون لدى الولادة. والبيانات الجيدة والموثوقة لرصد إحراز التقدم تساعد في التحفيز على تحقيق النتائج. وتشكل النتائج المستدامة التي يمكن قياسها والمستندة إلى أفضل البيانات المتوافرة أساس النهج الذي تتبعه منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتسريع وتيرة إحراز التقدم لصالح الأطفال. فالبيانات الجيدة توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن خيارات وأولويات الاستثمار والسياسات العامة والبرامج بغية تحقيق أفضل النتائج، حتى بموارد محدودة. وعندما تجمع وتحلل البيانات، ويتم تحديد الأهداف وقياس النتائج وتحسين السياسات العامة والبرامج الناجحة، يفضي ذلك إلى تحقيق النتائج وإحداث الأثر.

وشكل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ واعتماد اتفاقية حقوق الطفل على نطاق واسع بارقة أمل والتزاما متجددا، وساعدا في التحفيز على إحراز التقدم وتشكيل خطط العمل من أجل الأطفال. وعلى نحو متزايد، هناك ثقافة عالمية تعتنق حقوق الطفل باعتبارها محور التقدم البشري. ويجب حماية أصغر أعضاء المجتمع من العنف والإيذاء وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي الشهر الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية الثامنة عشر بصدور اتفاقية حقوق الطفل. ونضطلع جميعا بدور في دعم حقوق الأطفال وتحقيق النتائج لصالحهم، وتشكل الاتفاقية الإطار لذلك بينما تحدد الأهداف الإنمائية للألفية نقاطا مرجعية قابلة للقياس.

(اليونيسيف). ونثني على انخراط الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المنظمات الأعضاء في الحركة العالمية من أجل الطفل، والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى. وقد شارك أكثر من ٩٠ شابا من جميع أنحاء العالم في إعداد لهذا الاجتماع الاستثنائي، ولهم صوت مسموع فيه.

وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان وخطة العمل، بعنوان ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د إ - ٢٧/٢). والتزمت الحكومات بمجموعة من الأهداف والأعمال المحددة زمنيا، من أجل رفاه الأطفال والشباب في أربعة مجالات هي: تعزيز الحياة الصحية؛ وتوفير التعليم الجيد؛ وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتشكل تلك الالتزامات تأكيدا وتكملة لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها إطارا لتحقيق التنمية.

ونرحب بتقرير الأمين العام (A/62/259) بشأن الأطفال والأهداف الإنمائية للألفية الذي قدم صباح اليوم. ولا يكتفي التقرير بتقديم المعلومات والتحليل بشأن مدى ما أنجزناه فحسب، بل أيضا بشأن الأشواط التي ما زال يتعين علينا قطعها.

ويجري إحراز التقدم. وللمرة الأولى منذ جمع البيانات على الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من ١٠ ملايين، أي ٩,٧ ملايين طفل. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٦٠. وساعدت البرامج الصحية المتكاملة على مستوى المجتمعات المحلية في دفع عجلة التقدم - أي البرامج التي توفر خدمات التحصين بفيتامين

استضافته أمس منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم تذكيرنا على نحو بليغ كيف أنه يتعين علينا أن نستفيد كل منا من مواطن قوة الآخرين أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة. فالشباب، كما ورد في الرسالة، ليسوا مصدرا للمشاكل، لكنهم طاقات تساعد في حلها.

ومع دنو عام ٢٠١٥ وهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين علينا أن نؤدي مهمتنا متمسكين بحس جماعي إزاء طابعها الملحّ. فهذا هو واجبنا تجاه الملايين من الصبيان والبنات الذين لا يزالون يعيشون على هامش التقدم المحرز في العالم. وكما قالت ذات مرة سفيرة اليونيسيف للنوايا الحسنة أودري هيرن، ليس هناك نقص في الموارد البشرية، إنما افتقار للإرادة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يذكر الأعضاء، تقرر في القرار ٢٧٢/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن يخاطب خاطبا الجمعية فتح وفتاه في ختام جلستها العامة التذكارية الرفيعة المستوى. غير أنني، اقترحت، في رسالتي الموجهة إلى الدول الأعضاء المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أن يقوم أحد الطفلين بالتكلم في الجلسة الافتتاحية. فإن لم يكن هناك اعتراض، ودون أن يشكل ذلك سابقة، أعتبر أن الجمعية العامة توافق على سماع بيان يدلي به مندوب طفل في هذه الجلسة الافتتاحية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمندوب الطفل لونجيني ماتسي، وهو شاب من ناميبيا.

السيد ماتسي (تكلم بالانكليزية): اسمي لونجيني فكتوريس ماتسي، وأنا من ويندهوك في ناميبيا. وأعمل حاليا في برنامج إذاعي للأطفال، يعده الأطفال. ويدعى هذه البرنامج "Uitani Ghildline Radio" حيث نتناقش فيه ونُعلم ونقدم النصح للأطفال الذين يتحدثون بقوة القرارات السيئة

غير أنه إذا أردنا أن نوجد عالما صالحا للأطفال فعلا، ينبغي أن نكفل الوصول إلى ملايين البنات والأولاد في جميع أنحاء العالم الذين ما زالت حياتهم تتأثر بالفقر والجوع والإيذاء. إن موت ٩,٧ مليون طفل سنوياً قبل بلوغهم الخامسة من عمرهم هو ببساطة أمر غير مقبول، ولا سيما أن معظم تلك الوفيات ناجمة عن أسباب يمكن الوقاية منها كالمرض وسوء التغذية. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أنه لا يزال عدد يربو على مليون من الصبيان والبنات متورطين في الاتجار بالجنس، وأن مئات الملايين غيرهم قد تعرضوا إلى شكل ما من العنف الجنسي. ويعاني العديد من الأطفال من العنف في منازلهم ومجتمعهم وفي المؤسسات. ولا يزال يوجد اليوم ما يزيد عن ٩٠ مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي الأساسي. وفي كل عام يصاب آلاف الأطفال أو يقتلون بسبب الألغام أو الأجهزة غير المنفجرة. وما برح الأطفال يعملون كجنود في صراعات البالغين. والعنف والاعتصاب لا يزالان من أسلحة الحرب.

وخلال زيارة قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقيت بنساء تعرضن للعنف الوحشي، بمن فيهن طفلة يتيمة، ضُربت بضراوة واعتصبت بأربعة رجال حينما كانت تبلغ من العمر ١٢ عاما. وغالبا ما أشير إلى تلك البنت عندما أتحدث عن الأطفال الذين التقيت بهم في سفري، لأن قصتها مؤثرة للغاية ومؤلمة جدا وشائعة إلى حد كبير. ويجب وضع حد لحالات الاعتصاب هذه. فإننا مدينون لها وللآلاف الأخرى مثلها اللواتي يُعانين من الآثار الجسدية والنفسية ولا يزلن معرضات للخطر.

وفي الأشهر والسنوات القادمة، وبدءا من التأكيد مجددا على التزاماتنا في هذا الاجتماع، يجب علينا أن نكتف من جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات وأن نهيمى بينات تتسم بكونها صحية ومأمونة للأطفال وتوفر لهم الحماية. وفي رسالة بعث بها ممثلو الشباب وألقيت في اجتماع عام

الجلسة فرصة للمصارحة والعمل الجاد والتغيير الحقيقي للقضاء على الفقر والتمييز ولتعليم أطفالنا ومكافحة الأمراض. لقد آن الأوان لتوحيد صفوفنا. فهذا هو الوقت المناسب للإصغاء إلى كلماتنا ليس بأذانكم فحسب، وإنما بقلوبكم أيضا. وليس هناك أفضل من الأطفال أنفسهم للتشاور معهم بشأن حقوقهم. وبإمكاننا أن نواصل معا بناء عالم يصلح لنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وقبل متابعة أعمالنا، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى عدد من المسائل الإدارية المتعلقة بسير أعمال الجلسة.

أولا، فيما يتعلق بطول البيانات، ومن أجل إتاحة الفرصة لجميع المتكلمين المدرجين في القائمة - وهي قائمة تثير الإعجاب، حيث أدرج لديّ ١٤١ متكلمًا - فإنني أحثّ المتكلمين على الالتزام بمدة الدقائق الخمس المحددة لبياناتهم، مع العلم بأن ذلك لا يعني عدم توزيع نصوص أطول. وأناشد المتكلمين التعاون في هذا المجال.

وكذلك لمساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين، يعمل كما يلي: يضاء مصباح أخضر عندما يبدأ المتكلم ببيانه؛ ثم يضاء مصباح برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الـ ٥ دقائق؛ ثم يضاء مصباح أحمر عندما تنتهي مدة الـ ٥ دقائق المحددة.

خطاب فخامة السيد ميركو توماسوني، حاكم جمهورية سان مارينو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ميركو توماسوني، حاكم جمهورية سان مارينو.

اصطُحِب فخامة السيد ميركو توماسوني، حاكم جمهورية سان مارينو، إلى قاعة الجمعية العامة.

التي يواجهونها. وسأقرأ الآن للجمعية نصا أعده جميع الأطفال.

نحن، ثلاثة وتسعون من الشباب - ٣٧ صبيا و ٥٦ بنتا - تتراوح أعمارنا من ١١ إلى ١٨ عاما، ونمثل ٥١ بلدا، وعلى الرغم من لغاتنا الـ ٢٠ المختلفة، فإننا متحدون من أجل قضية واحدة هي: خلق عالم صالح للأطفال. وقبل خمس سنوات، قام أطفال مثلنا بمخاطبة الجمعية العامة لأول مرة. وقد قدموا وثيقة تسمى "عالم يصلح لنا". ومنذ ذلك الحين، عكفنا، نحن الأطفال، على اتخاذ إجراءات لجعل العالم صالحا لنا.

لقد رفعنا أصواتنا وأخذنا على عاتقنا المسؤولية عن المسائل التي تؤثر علينا بصورة مباشرة. وبتنا نشارك بصورة متزايدة في المنتديات والمنظمات، مثل برلمانات الأطفال التي توفر بيئة حرة تتيح للأطفال المجال لأن يعرفوا حقوقهم وأن يعبروا عن آرائهم. لقد كافحنا من أجل المساواة في جميع النواحي المتعلقة بنوع الجنس والعمر والمقدرة والعرق والدين. ونحن نرى أن حقوقنا عالمية - تشمل الصبيان والبنات ومجموعات الأقليات والشعوب الأصلية.

ونضطلع بمشاريع في بلداننا تستفيد منها طائفة واسعة من الأطفال. وتتخذ إجراءات عديدة لمحاربة مسائل مثل سوء التغذية والاتجار بالأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في البلدان التي تعصف بها الكوارث والصراعات والحروب. ونستنكر جميع أشكال استغلال الأطفال والعنف المرتكب ضدهم وإساءة معاملتهم. ويتعين علينا أن ننشئ شراكات بين الشباب ومن يستطيعون كفالة الحقوق وأن نحافظ على تلك الشراكات.

لقد قُطعت وعود في عام ٢٠٠٢ ونحن نتوق إلى أن نسمع منكم عما تم تحقيقه وما يتعين تحقيقه. وتمثل هذه

في الحياة الكريمة والأسرة والتعليم والصحة والتنمية المنسجمة على المستويين البدني والذهني، في بيئة آمنة، بدون الأخطار التي ما زالت تهدد حياة الأطفال وسلامة شخصياتهم في العديد من أجزاء العالم.

ما زال الأطفال يعانون من الآثار المدمرة لصراعات اليوم، التي للأسف، تضاعفت تقريبا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، بل والتي يجري فيها استخدام الأطفال كجنود ويتعرضون لأبشع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال. ويجب علينا اعتبار هذه المعاملة غير مقبولة على الإطلاق.

ولهذا السبب، من الضروري ألا ندخر جهدا في محاولة التغلب على هذه الحالة غير المحتملة، أولا داخل حدودنا الوطنية، وفي الوقت نفسه، بزيادة دعمنا للتعاون الدولي والأهداف الإنمائية لجميع بني البشر، كما نص عليها إعلان الألفية. وإلى جانب المؤسسات العامة، تسهم كذلك الجمعيات التطوعية إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف. وفي بلدنا، يقوم المتطوعون بدور هام خاصة في زيادة الوعي العام وإشراك السكان في المشاريع التضامنية والإنمائية.

وفي سان مارينو، يشكل الأطفال ١٩ في المائة من السكان ويتمتعون بصورة فعلية بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تم دمجها في النظام الدستوري لسان مارينو وتمت ترجمتها إلى قطاع عريض من الضمانات في المجالات الصحية والتعليمية والقانونية والثقافية، بدءا من الولادة إلى سن ١٨ سنة. ومع ذلك، فإن أشكالا جديدة من القلق والتمييز والعنف تهدد باستمرار نمو شخصيات الأطفال والشباب وتحول دون تطورهم الواعي، بما في ذلك في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا. وينبغي إيلاء الاهتمام الدائم لهذه الظواهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميركو توماسوني، حاكم جمهورية سان مارينو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الحاكم توماسوني (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بادئ ذي بدء، تود جمهورية سان مارينو أن تعرب عن قلقها إزاء الأحداث المساوية التي وقعت في الجزائر العاصمة هذا الصباح. ونود أن ننضم إلى الآخرين في التعبير عن الحزن للضحايا من الجزائر والأمم المتحدة.

إن جمهورية سان مارينو، وبحضور حاكمها هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تعتزم قبول الدعوة التي وجهتها إليها الجمعية العامة للمشاركة على أعلى مستوى ممكن، إدراكا منها لأهمية هذا الحدث نظرا لدراسة وتقييم النتائج التي خلصت إليها بلداننا فيما يتعلق بالمبادئ والالتزامات التي حددها الإعلان وخطة العمل الواردان في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال" التي تم اعتمادها في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين في عام ٢٠٠٢.

ويود الحاکمان أن يتقدما بأحر التهاني للأمم المتحدة على العمل الشاق الذي قامت به منذئذ لصالح التأكيد على حقوق الأطفال والدفاع عنها من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة، وبصورة رئيسية منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي بلا شك حقق نتائج إيجابية. وفي الواقع، تظهر البيانات الإحصائية فعالية ذلك العمل وتعطينا سببا للتفاؤل بالمستقبل.

أما بخصوص المبادئ الأساسية التي نصت عليها قبل ١٨ عاما اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياريان فيما بعد، مازالت هناك حاجة ملحة للقيام باستجابات ملائمة وفورية كي يتم التأكيد على الحقوق الإنسانية للبشر

ستعطي زخما جديدا لعزمنا وسوف تعزز التضامن والتعاون لحماية حقوق الأطفال والشباب.

هناك رابط قوي بين أعمال الجمعية العامة والاجتماعات الخاصة لهذه السنة، المخصصة للمخاطر البيئية، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب، وأخيرا، حماية الأطفال والشباب، الذين ينبغي أن يشكلوا الجزء الأفضل من الحاضر، وأملنا المشترك للمستقبل. وبذلك، تثبت الأمم المتحدة مجدداً ملاءمة دورها وأهميته في تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الدول.

إننا نعرب عن عميق تقديرنا الصادق لهذه المناشدة وللزخم الناجم عنها، آخذين في الاعتبار أن مشاركتنا في هذا الحدث الهام ستسهم في تدعيم الالتزام المخلص الذي تعهد به حاكما الجمهورية المنتخبان مؤخرا، اللذان يتعهدان، لدى توليها المنصب كل ستة أشهر، التزاماً منهما بالنظم الأساسية التي تعود إلى القرن السابع عشر، بإيلاء اهتمام خاص بأضعف الفئات في المجتمع، وحماية حقوق الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر حاكم جمهورية سان مارينو على بيانه.

اصطُحِب فخامة السيد مير كو توماسوني، حاكم جمهورية سان مارينو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أمادو تاوماني توري، رئيس جمهورية مالي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطُحِب السيد أمادو تاوماني توري، رئيس جمهورية مالي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

وفي الواقع، لا ينبغي لمستوى الراحة الذي حققته هذه المجتمعات، بما فيها، بلا منازع، سان مارينو، وكذلك ضمان الحقوق وتقديم المساعدات، أن تصرف انتباهنا عن الأخطار التي يمكن أن تسببها عدم المبالاة تجاه الأطفال والشباب. وفي الحقيقة، غالبا ما يولي الكبار بدلا من ذلك، المزيد من الاهتمام للجوانب السطحية للوجود. وإذا ترك الشباب وشأنهم، بدون الاهتمام، وبدون المبادئ التوجيهية التعليمية المباشرة، وبدون المثل والقيم الروحية، يصبحون بالفعل فريسة سهلة للعديد من الظواهر المدمرة. ولذلك، لا بد لنا من توحيد جهودنا في مكافحة هذه الظواهر، التي تشكل عائقا إضافيا بصورة متزايدة.

وعلى مر السنين، امتد اهتمام الدول والمنظمات والتزامها في الواقع بصورة مضطربة من حماية الكبار للأطفال إلى التأكيد التام على حقوق معينة لهم. وينطوي ذلك على أن احترام هوية الأطفال تسير جنبا إلى جنب مع احترام قيمهم وتقاليدهم الثقافية، وهذا شرط ضروري لبناء السلام. وكان هذا المفهوم مصدر إلهام للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، الذي سينتهي في عام ٢٠١٠.

وبهذه الروح، قام بلدنا، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بعد أن انضم إلى صكوك الأمم المتحدة المماثلة، بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا المعنية بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وفضلا عن ذلك، وبعد اعتماد سلسلة طويلة من التدابير القانونية في السنوات الأخيرة دعما للأسرة، تقوم سان مارينو بوضع قوانين جديدة بشأن التبني الدولي وحماية الأطفال وذلك لتكميل القوانين الموجودة وتحديثها.

ونرى أن هذا الاجتماع الخاص، وتبادل الخبرات والإسهامات في اجتماعات المائدة المستديرة التفاعلية،

الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. واعتمد مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الأطفال، الذي انعقد في تلك المناسبة، مناشدة لتسريع العمل بغية ضمان سلامة الأطفال، وحمايتهم، وتطويرهم ومشاركتهم للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

وفي ذلك السياق، أود أن أعرض على الجمعية بضعة دروس مستفادة من التجربة الأفريقية. إن وضع تنفيذ الالتزامات من أجل عالم صالح للأطفال، في أفريقيا وفي مالي، يمكننا من إبداء الملاحظات التالية. لقد حدث ارتفاع ملحوظ في نسب الالتحاق بالمدارس، وتعزيز لقدرات مرافق الصحة العامة وتحسّن في الحصول على مياه الشرب. وفي ما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تم إحراز تقدم حقيقي، عبر ارتفاع الوعي بين مواطنينا، والحصول المجاني على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية في بلدان معينة، منها مالي، والنهوض برعاية الأيتام من جراء فيروس الإيدز.

وبالروح نفسها، وبفضل التزام رؤساء دولنا وحكوماتنا، تم إيلاء اهتمام أكبر لحماية الأطفال في البلدان الأفريقية من جميع أشكال العنف، وسوء المعاملة، والإهمال والاستغلال، وتحسينهم ضد الضعف الاجتماعي، بتدعيم الإطار القانوني، ومن خلال تعزيز حقوق الأطفال، ومُلكيتها والدفاع عنها. ويمكننا القول أيضا إنه يجري الآن تنفيذ الإجراءات لمكافحة الاتجار بالأطفال ضمن إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي قررت معا، إبرام اتفاق دون إقليمي، ووقعت عليه، واتفقت على خطة عمل مشتركة.

لكنه على الرغم من التقدم المحرز في أفريقيا طوال السنوات الخمس الماضية، يجب الاعتراف بأن الأطفال اليوم لا يزالون معرضين للخطر، ومتضررين بشكل متزايد من

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن فخامة السيد أمادو تاوماني توري، رئيس جمهورية مالي، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توري (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن أسمي آيات تهنئي وشكري لسعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة، ولجميع أولئك الذين أسهموا في عقد هذه الجلسة، ولا سيما تنظيمها الجيد، للنظر بعمق في تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، بعد خمس سنوات على اعتماد رؤيتنا المشتركة، "عالم صالح للأطفال" (القرار د/٢٧/٢، المرفق).

لقد سرّني، بشكل خاص، أنني دُعيت إلى هذه الجلسة، بسبب علاقتي الشخصية والوجدانية مع أطفال مالي، ومع العديد من الأطفال الآخرين في جميع أنحاء قارتنا. إن هؤلاء الأطفال لا ينادوني حتى باسمي الكامل، ويفضلون صيغة أخرى أكثر وجدانية: إنهم ينادوني بالأحرف الأولى من اسمي "أ. ت. ت." وهم، إذ يمنحوني صداقتهم المخلصة، يدعونني صديقهم العظيم.

وأود أن أخبرهم، من هذه المنصة العالمية، أنني أيضا أحتاج إلى صداقتهم. وتلك الصداقة التزام عظيم جدا، من مفهوم الرؤية التي التزمت بها. لذا، فإنني أقدر هذه الجلسة لاستعراض العملية الهادفة إلى بناء عالم صالح للأطفال - عملية مثالية وقائمة على الوقائع في بلادنا معا. وآمل لها، بشكل خاص، أن تؤدي إلى نتائج تمكّننا من الحفاظ على تآزر الإجراءات لصالح الطفل.

والموقف الأفريقي العام الذي تم اعتماده في القاهرة في أيار/مايو ٢٠٠١، "أفريقيا صالحة للأطفال"، والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل المحددة في "عالم صالح للأطفال"، كان موضوع استعراض لمنتصف المدة في القاهرة، بعد مرور خمس سنوات، في الفترة من ٢٩ تشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية مالي على بيانه.

اصطحب السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة جوزفينا توبالي، رئيسة البرلمان في جمهورية ألبانيا.

السيدة توبالي (ألبانيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تقديم عزائي بمناسبة الحوادث المفجعة التي شهدتها الجزائر.

إنه ليشر فني بصفة خاصة أن أشارك في هذا الحدث غير العادي. على مدار العقود القليلة الماضية، أصبحت مسائل حقوق الإنسان والتنمية البشرية من الجوانب الرئيسية في العلاقات الدولية. وبالرغم من أن هذين المجالين قد تم تناولهما بشكل منفصل بوجه عام، فإن الحاجة إلى ضمهما معا وربط الواحد منهما بالآخر قد أصبحت جلية بصورة متزايدة. وتشكل حقوق الإنسان - وهي مجموعة المبادئ التي تحدد وتحمي الكرامة الإنسانية لجميع الشعوب - قواعد للسلوك ملزمة لتلك الدول التي تشارك فيها. ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أداة للدعوة يمكن استخدامها لتعزيز التنمية البشرية وتوفير للناس القدرة على العيش عيشة صحية ومبدعة بوصفهم أعضاء نشطين في مجتمعاتهم المحلية. والاهتمام بهذين المجالين المرتبطين يمكن أن يغير حياة أكثر المواطنين هشاشة وضعفا في أي بلد من البلدان.

وفي ألبانيا، فإن ثلث عدد السكان تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، و ١٧ في المائة من الألبان تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ سنة. وتشكل المرأة في سنوات خصوبتها - من ١٥ إلى ٤٩ سنة - ربع إجمالي عدد السكان الألبان الذي يبلغ ثلاثة ملايين نسمة.

التحولات والحالات السياسية والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. والعوامل التي تسهم في تدهور حالة الأطفال في القارة، وتعرض للخطر الجهود المبذولة لضمان حمايتهم، وبقائهم ونمائهم، تشمل الفقر، والصراعات، والكوارث، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وسوء المعاملة والاستغلال. وتلك تحديات يجب على الدول والمجتمع الدولي كليهما أن يتغلبا عليها، بغية توفير فرص حياتية أفضل للأطفال.

ويجب علينا أن نحدد التزامنا بتعزيز رفاه الأطفال الأفريقيين. وينبغي أن نكون سعداء بتزايد الوعي لدى دولنا لحقيقة كون الاستثمار في الأطفال يسهم في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فضلا عن إسهامه في السلم والأمن. وقد قال بعضهم إن من أفضل الوسائل لكي نكون كرماء الآن، هي أن نستثمر في المستقبل. والاستثمار في المستقبل هو الاستثمار في الأطفال، الذين يشكلون حاضرنا ومستقبلنا.

وفي تنفيذ هذه السياسات، ينبغي أن نشدد، بشكل خاص، على المشاركة، لكي نعزز الطاقة الكامنة لدى الأطفال، والمراهقين والشباب. ومن الضروري إشراك الأطفال في القرارات التي ستؤثر في حياتهم، ومستقبل مجتمعاتهم المحلية والمجتمع عموما، لبناء راشدي الغد.

في الختام، أود أن أشدد على أن مالي تتوقع من مشروع الإعلان الذي نحن بصدد اعتماده هنا في أعقاب هذه الجلسة (A/62/L.31) أن يفي بالالتزامات التي شارك فيها ٦٩ من رؤساء الدول أو الحكومات و ١٩٠ من الوفود الرفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠٠٢، من أجل التحرك معا تجاه تحقيق التغييرات التي نود أن نراها تحدث لصالح أطفالنا، بروح من التضامن الدولي.

أصدقائي الأطفال الأعزاء، معا نستطيع بناء عالم صالح للأطفال.

إلى ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وارتفع الاستثمار في هذا الميدان إلى ثلاثة أضعاف.

إن حصول جميع أطفال العالم على التعليم الأساسي وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي من أهم الأهداف الإنمائية للألفية ولتهيئة "عالم صالح للأطفال". وفي ألبانيا، بوجه عام، هناك ٩٢ في المائة من الأطفال في سن مرحلة التعليم الابتدائي منتظمون في المدارس الابتدائية. ولا توجد اختلافات ذات صلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فنسبة الحضور أعلى فقط بمعدل ١,٦ في المائة في المناطق الريفية.

وعلى المستوى الوطني، لا يوجد تفاوت بين الذكور والإناث في الحضور في المدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، فإن ٩١,٢ في المائة من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية - من ٦ إلى ٩ سنوات - منتظمون في المدارس الابتدائية، و ٩٨,٩ في المائة من الأطفال في سن المرحلة الإعدادية - ١٠ إلى ١٣ سنة - منتظمون في المدارس الإعدادية. ولا توجد تقريبا فروق بين الجنسين عند الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وقد يلاحظ وجود ارتباط إيجابي بين مستوى تعليم الأم و ثراء الأسرة المعيشية. وترتفع نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية من ٨٩,٤ في المائة إلى ٩٦,٨ في المائة بزيادة تعليم الأمهات من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية ومرحلة التعليم العالي.

وفيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة، فإن الأغلبية العظمى للسكان من الإناث فوق سن ١٥ سنة في ألبانيا ملمة بالقراءة والكتابة - ٩٨,٨ في المائة. والمرأة الملمة بالقراءة والكتابة هي التي تقرأ بسهولة أو بصعوبة. ولا يوجد اختلاف كبير بين النساء من الأسر المعيشية التي تنتمي إلى فئات اقتصادية مختلفة - فهناك ٩٨,٦ في المائة من النساء من

وتشكل حماية حقوق الأطفال واحدة من أهم بؤر التركيز على سياسة التنمية الاجتماعية في ألبانيا منذ عام ١٩٩٢. وينبثق الأساس المنطقي لهذا التحول في السياسة عن المبادئ الأساسية لدستور جمهورية ألبانيا واتفاقيات الأمم المتحدة، واتفاق الاستقرار والانتساب الموقع في العام الماضي مع الاتحاد الأوروبي، والصكوك الدولية الأخرى التي صدقت عليها الحكومة الألبانية.

وقد تحسنت حماية حقوق الإنسان، بوجه عام، وحقوق الأطفال، بوجه خاص، نتيجة للإصلاحات القانونية والمؤسسية المستمرة التي تهدف إلى الوفاء بالمعايير الأوروبية وتحقيق الاندماج. وصدقت الحكومة الألبانية على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت أول استراتيجية وطنية للطفل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نقحت الاستراتيجية الوطنية، واعتمدت خطة العمل الوطنية من أجل الطفل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

ونعرف جميعا أن البرلمانين وأعضاء الهيئات التشريعية يضطلعون بدور رئيسي في تنفيذ خطة عمل الجمعية العامة (انظر القرار د ١ - ٢٧/٢، المرفق). وفي هذا الصدد، أود أن أقدم بإيجاز بعض الإنجازات التي تحققت والجهود الهامة التي بذلت في الأعوام الأخيرة للوفاء بكل التزاماتنا في هذه المجالات.

لقد قامت وزارة التعليم والعلوم في ألبانيا، من أجل ضمان نوعية جيدة من التعليم للأطفال، بزيادة فترة المرحلة التعليمية الإلزامية للأطفال. ويصل معدل التحاق الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي ابتداء من الصف التاسع من الدراسة إلى ٨٠ في المائة. ولضمان توفير المواد التعليمية لمرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وهي عملية مهمة ومستمرة، تضاعفت الميزانية في عام ٢٠٠٧. وازداد التمويل التعليمي من ٣,١

العديد من حملات التفتيش الواسعة النطاق المتعلقة بالصحة العامة لكفالة الامتثال لأحكامه.

وقد اعتمد البرلمان الألباني مؤخرًا قانونًا خاصًا لمكافحة العنف في الأسرة. كما صدقنا على مجموعة من القوانين بشأن حقوق الطفل، بما في ذلك، بوجه خاص، قانون عن انضمام جمهورية ألبانيا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

وفي ما يتعلق بالأطفال ذوي القدرات المحدودة، تولى الحكومة الألبانية اهتمامًا خاصًا لتلك الفئة من المجتمع. ولذلك السبب ضاعفنا ثلاث مرات معاشات الأشخاص ذوي القدرات المحدودة. وقمت مؤخرًا، بوصفي مشجعًا لتنفيذ القانون ذي الصلة التي اعتمده البرلمان الألباني، بتوظيف شابين ينتميان إلى تلك الفئة.

وقبل بضعة أيام، قمنا بتنظيم اليوم الخاص لمكافحة العنف العائلي الذي يحتفل به البرلمان الألباني، وهو جلسة عامة رفيعة المستوى لمكافحة العنف العائلي شارك فيها رئيس الوزراء والمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين وحوالي ١٣٠ ممثلة للنساء الناجحات من مختلف المجالات، بما في ذلك الفنون والثقافة والسياسة والمجتمع المدني.

وقبل يومين، افتتحنا في مبنى برلماننا معرضًا للأطفال مكرسًا لمكافحة العنف العائلي، شمل أكثر من ٢٠٠ مشارك من الأطفال. وقد أحضرت معي بعض صورهم، فضلًا عن رسائل صادقة ومخلصة موجهة إلى الجمعية وإلينا جميعًا. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أشارككم الرسالة الحقيقية التي يوجهها أطفال ألبانيا إلى الجمعية العامة والعالم بأسره: "أوقفوا أعمال العنف! أوقفوا العنف العائلي!" وتلك هي

الأسر الأشد فقرا و ١٠٠ في المائة من النساء من الأسر الأكثر غنى يعرفن القراءة والكتابة.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، توفر ألبانيا نظامًا إجباريًا للتحصين ضد الأمراض الرئيسية للطفولة التي يمكن الوقاية منها، ألا وهي الخناق، والشهق، والكرزاز، ومرض السل "جيم"، وشلل الأطفال، والحصبه، والنكاف، والإصابة بأنفلونزا الجهاز التنفسي البكتيرية، والالتهاب الكبدي "ب"، والالتهاب الكبدي. وفي عام ٢٠٠٦ أدخل لقاح النكاف ولقاح أنفلونزا الجهاز التنفسي البكتيرية ضمن نظام التحصين الروتيني الإجباري ووصل معدل شمول التطعيم في عام ٢٠٠٦ بالنسبة لكل اللقاحات إلى ٩٨ في المائة.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة في عمليات التوليد، تنص المبادئ التوجيهية لتحسين صحة الأم على أنه ينبغي أن تتمكن جميع النساء من الحصول على الرعاية الأساسية للأمومة عن طريق الخدمات المستمرة التي تقدم رعاية سابقة للولادة جيدة النوعية، وولادة نظيفة ومأمونة ورعاية صحية بعد الولادة للأم والرضيع، مع وجود نظام فعال للإحالة يربط بين كل ذلك. وفي ألبانيا، تظهر الأرقام الإدارية التي أبلغ عنها المعهد الألباني للإحصاءات أن نسبة ٩٩ في المائة تقريبا من حالات الولادة في عام ٢٠٠٥ قد تمت بمساعدة أفراد مهرة.

وفيما يتصل بتعزيز الصحة الجيدة للأطفال اعتمد البرلمان الألباني، في نهاية عام ٢٠٠٦، قانونًا يحظر التدخين في الأماكن العامة. ويمنع هذا القانون التدخين في المدارس، وبيع التبغ للأطفال تحت سن ١٦ سنة، والإعلان عن التبغ في المناسبات العامة، وتبني شركات التبغ أنشطة للشباب. وقد بدأ سريان هذا القانون في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ وواكبه

ولديهم سجلات جنائية ومشاكل سلوكية أو ذات صلة بتعاطي المشروبات الكحولية أو المخدرات. وهم يعانون من البدانة، مما يجعل إصابتهم بالأمراض أمرا أكثر احتمالا.

إن مهمتي، بصفتي وزير الشباب والأسرة، أن أهيئ ظروفًا إيجابية لنماء الأطفال، بحيث تظل سعيدة حياة النسبة التي تبلغ ٨٥ في المائة، وتحسن حياة الآخرين الذين تبلغ نسبتهم ١٥ في المائة. ولا يمكننا أن نقوم بذلك العمل بالاستثمار في الشباب المعنيين وحدهم. وعلينا أيضا أن نستثمر في أسرهم.

وفي العقود الأخيرة، أهملت إلى حد ما السياسات الموجهة نحو الحياة الأسرية. ونؤمن بأنه آن الأوان للاعتراف الكامل بالأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، وبهذه الصفة يتعين أن تعززها الحكومة. وتتسم الحياة المأمونة والصحية للأسرة بأهمية حاسمة لرفاه الأطفال ولرفاه المجتمع بأسره. وبعبارة أخرى، حينما تزدهر الأسرة سيزدهر المجتمع. وبالتالي أود أن أنشئ مراكز للشباب والأسرة يمكن الوصول إليها بسهولة في جميع المدن في هولندا، حيث يمكن للوالدين وللشباب أن يجدوا المساعدة والمشورة بالقرب من دورهم.

وبطبيعة الحال، يتعين على الحكومة أن تمتنع عن التدخل في شؤون تربية الأطفال. فالوالدان هما اللذان يتحملان المسؤولية عن تنشئة الأطفال في المقام الأول. وإذا لم يتمكنوا من الارتقاء إلى مستوى هذه المهمة، وإذا أخفق المجتمع في دعمهما، لا بد من تقديم الرعاية والمساعدة المهنيين، اللتين تهدفان بالدرجة الأولى إلى تشجيعهما على تحمل مسؤوليتهما أو تمكينهما من تحملها. ويجب على الحكومة ألا تتدخل إلا في حالة تعرض نماء الطفل للخطر، وحينئذ فإن الحكومة ليس لها الحق في التدخل فحسب بل عليها واجب بالتدخل. ويمكن أن تتراوح التدخلات من

أكثر الرسائل الصادقة التي يمكن لأطفال ألبانيا أن يوجهوها إلى جميع الآباء والأمهات والبرلمانيين والأشخاص ذوي السلطة في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريه روفيو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشباب والأسرة في مملكة هولندا.

السيد روفيو (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن أكثر الأشخاص تعرضا للخطر هم الذين يحتاجون أكثر من غيرهم إلى الحماية القانونية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الأطفال. ولذلك على المجتمع الدولي ألا يتوانى في جهوده لضمان أن يتمتع الأطفال بحقوقهم في التغذية السليمة، والرعاية الصحية، والتعليم، والصرف الصحي، ومياه الشرب المأمونة، على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك السبب حضرنا إلى هنا. ولذلك السبب ستعمل هولندا بشكل فعال من أجل بلوغ تلك الأهداف.

وفي شباط/فبراير الماضي، اعتمدت الحكومة الهولندية الجديدة المسائل المتعلقة بالشباب والأسرة بوصفها من الأولويات في السياسات الوطنية. وكان برنامج السياسات في إطار موضوع "توفير كل الفرص لجميع الأطفال" يقوم بشكل صريح على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وصنف تقرير أصدرته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة الأطفال الهولنديين بأهم الأسعد حالة ضمن ٢١ دولة أوروبية غنية، يليهم أطفال السويد والدانمرك. ونشعر بالامتنان لأن أطفال هولندا سعداء راضون عنه بحياتهم. و٨٥ في المائة من الأطفال في هولندا في حالة جيدة، ولكن ليست كل الأمور تسير على ما يرام. ويتعرض ١٠ في المائة من أطفالنا للخطر و٥ في المائة يعانون مشاكل. فهم مهملون ومحرمون من التعليم بل وتساء معاملتهم.

متكاملاً يجمع بين الأدوات السياسية والاستثمارات في التعليم وتخفيف حدة الفقر والحملات العامة.

إن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.1) والدراسة بشأن العنف ضد الأطفال، وكتاهما نشرتا في عام ٢٠٠٦، توضحان أن الفتيات يتعرضن بشكل خاص لجميع أشكال العنف. ونؤمن بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لضمان أن تلقى اهتماماً وافياً هذه الفئة المعرضة للخطر بشكل خاص. وبالتالي فإن هولندا قررت أن تنظم مؤتمراً دولياً في عام ٢٠٠٩ بشأن مكافحة العنف ضد الأطفال، وخاصة الفتيات. ونعتزم أن نقوم بذلك العمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وسيكون الهدف من المؤتمر هو تعزيز العمل الدولي لوقف العنف ضد الفتيات ولزيادة قدرة الفتيات على التحمل.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة هيبورن (جزر البهام).

وفي عام ٢٠٠٢، اختتم بيان الأطفال في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل بالعبارات التالية "إنكم تسموننا المستقبل، بل إننا الحاضر أيضاً" (A/S-27/PV.1، صفحة ١١). ولذلك السبب يلزم أن نتخذ إجراء الآن.

إن الهدف المحوري للبرنامج الهولندي للشباب والأسرة هو الإسهام في إنشاء بلد يمكن أن ينشأ فيه الأطفال آمنين وأصحاء وأن يطوروا مواهبهم ويمتعوا أنفسهم ويتعلموا أن يصبحوا مواطنين صالحين وأن يعدوا بشكل سليم للمستقبل. وبشكل جوهري، فإن ذلك أيضاً هو هدف الإعلان وخطة العمل لعام ٢٠٠٢ (القرار د-٢٧/٢، المرفق). وما لم نؤكد مجدداً نحن بصفتنا المجتمع الدولي التزامنا ونوطد جهودنا لن نتمكن من بلوغ هدفنا وهو: عالم صالح للأطفال.

إجبار الوالدين على قبول المساعدة إلى - كملجأً أخير - نقل الطفل إلى أسرة حاضنة. ونريد للأطفال أن ينشأوا في بيئة مأمونة، وأن يحققوا إمكاناتهم وأن يسهموا في المجتمع، وخاصة الأطفال الذين ينحدرون من أكثر الأسر حرماناً. ومؤخراً أدخلت الحكومة الهولندية علاوة إضافية للطفل مرتبطة بالدخل.

وفي المنتديات الدولية أيضاً، تشكل حقوق الأطفال أولوية لهولندا. وسواصل كسب التأييد لتلك الحقوق، وخاصة الحق في التعليم اللائق والحق في التنشئة في بيئة مأمونة وخالية من العنف.

إن الدراسة التي أجراها السيد بولو سيرجيو بينهيرو بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299) ستساعد الأمم المتحدة على تحسين معالجة المسائل الصعبة والحساسة مثل العقاب البدني والاعتداء الجنسي وأسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأشيد بقرار اللجنة الثالثة (انظر A/C.3/62/L.24/Rev.1) التوصية بتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال. وبمكاني أن أؤكد للجمعية أن هولندا يسرها كثيراً أن تساعد البلدان الأخرى على تطوير وإدخال خطط لمكافحة العنف ضد الأطفال.

وسعينا بفعالية لكسب التأييد في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل اعتماد مبادئ توجيهية بشأن حقوق الأطفال، بحيث يمكنهم أن يحتلوا مكانة أكثر بروزاً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. و أمس اعتمد مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية تلك المبادئ التوجيهية.

كما أن هولندا تشارك في عدد من المبادرات الثنائية. وعلى سبيل المثال، سنقوم بتمويل ترجمة صيغة ملائمة للأطفال من دراسة السيد بينهيرو إلى لغات البلدان الراغبة في تنفيذ توصيات الدراسة. وعلاوة على ذلك، فإن هولندا ستزيد جهودها لمكافحة عمالة الأطفال. وستتخذ نهجاً

وبالنسبة لتنمية الطفل، جعلت حكومتنا من التعليم لب هذا النشاط. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية الوطنية قوانين وتدابير هامة مثل قانون حماية حقوق ومصالح الأطفال، وقانون التعليم المعدل. ويتم أيضا السعي بقوة إلى تنفيذ استراتيجيتنا التعليمية بحلول عام ٢٠٢٠ وخطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع. ولتوفير التعليم على نطاق أوسع للأطفال من جميع الأعراق في المجتمع بأسره، قامت الحكومة بتوسيع المدارس العرقية وبرامج التعلم المشتركة التي تخدم الأطفال المعوقين وغير المعوقين معا. وحتى الآن وصلت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ٨٦,٤ في المائة.

وبالنسبة لأنشطة حماية الطفل، نفذت حكومة لاو بالكامل مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل من خلال إيلاء أهمية أكبر لرعاية الطفل وحمايته من المخاطر المختلفة مثل الإساءة، والاضطهاد، واستخدام السخرة، والاستغلال الجنسي ومخاطر أخرى. علاوة على ذلك، أصبح بلدي أيضا طرفا في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي ١٣٨ و ١٨٢.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي أيضا طرف في البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وتعكف الحكومة حاليا على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي لهم.

ولتشجيع الأطفال على المشاركة، هيأت حكومة لاو الظروف والفرص المواتية للأطفال والشباب للاشتراك في الأنشطة الاجتماعية المختلفة داخل البلاد وخارجها، ولتبادل وجهات النظر بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. علاوة على ذلك، قامت الحكومة أيضا بتشجيع الأطفال والشباب على تعزيز التبادل الثقافي للتقاليد الرائعة للأمم ومختلف أعراقها وذلك عن طريق تعليمهم الحفاظ على ذلك التراث المشترك والإضافة إليه والتشجيع في الوقت نفسه على أسلوب حياة لائق وتقديمي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوماتافا لينغسافاد، النائب الدائم لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية للأم والطفل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): على مدى السنوات الخمس الماضية، ورغم بعض الإنجازات الكبيرة المسجلة في تحقيق كل هدف من أهداف تنفيذ برنامج خطة العمل من أجل عالم صالح للأطفال، إلا أن التقدم ما زال بطيئا والتحديات ما زالت قائمة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا في نقص التمويل من الناحية العملية.

بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أولت حكومتنا أهمية واهتماما كبيرين لمتابعة تنفيذ خطة العمل من أجل عالم صالح للأطفال وذلك من خلال اعتماد أساليب وبرامج في كل مجال، ويجري تنفيذها بنجاح تدريجي. وفيما يتعلق بتنفيذ حق الطفل في البقاء، تعطي حكومتنا أولوية قصوى لأنشطة الرعاية الصحية للأمهات والأطفال من خلال اعتبار برامج التحصين عنصرا رئيسيا في تعميم أنشطة الرعاية الصحية الأولية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالأمهات والأطفال.

ونظمت الحكومة أيضا حملة وطنية سنوية لتحصين الأمهات والأطفال مع إدراج مكملات الفيتامين ألف وإجراءات استئصال الديدان فيها بهدف القضاء على الحصة بحلول عام ٢٠١٢. وبدأت هذه الحملة مؤخرا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بمشاركة رئيس الدولة وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة. علاوة على ذلك، وضعت حكومتنا لوائح بشأن مراقبة نوعية المياه لتأمين المياه النظيفة. في عام ٢٠٠٥، كان إجمالي ٦٧ في المائة من الأسر تحصل على المياه النقية.

المائة من سكان سوازيلند الآن نقصا حادا في الغذاء والماء. وبدأت حكومة سوازيلند برامج لتقديم المنح لكبار السن والأطفال وكذلك لتقديم مدخلات زراعية في محاولة لتلبية احتياجات الفقراء.

وهذه الجهود ضرورية لتعزيز النمو البدني والنفسي والروحي والاجتماعي والعاطفي والمعرفي والثقافي للأطفال حتى يتمكن من إقامة دولة سوازيلند الصالحة للأطفال، ودولة سوازيلند التي تسعى تدريجيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي محاولة لمواءمة القوانين المحلية مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، أدخلت حكومة سوازيلند تعديلات على بعض النصوص التشريعية. وتشمل هذه التعديلات اعتماد قانون الدستور لعام ٢٠٠٥ بوصفه القانون الأعلى للبلد، الذي يتناول عدد من أحكامه حماية حقوق الطفل وتعزيزها؛ وتعديل قانون الإجراءات الجنائية وقواعد الإثبات، الذي يسر إنشاء خدمة الوساطة ومحكمة الأطفال؛ صدور أمر من حكومة سوازيلند بصياغة مشروع قانون الأطفال ومشروع قانون عدالة الأطفال؛ والمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعتها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧ لتشغيل ملاجئ الأيتام ولمعاملة الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات أو بيوت؛ وإنشاء وحدة خاصة في وزارة العدل تضم ١٤ مدعيا عاما ليعالجوا قضايا إساءة تعامل الأطفال والعنف المنزلي.

وأنشأت الحكومة أيضا مؤسسات لمعالجة قضايا الأطفال على مختلف المستويات. فقد أنشأتنا الوحدة الوطنية لتنسيق شؤون الأطفال التابعة لمكتب نائب رئيس الوزراء. وتسعى هذه الوحدة للتأكد من توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال إساءة المعاملة، وتوفير الدعم لهم وتربيتهم دون تمييز. وأنشئت في عام ٢٠٠٧ لجنة البرلمان المعنية بشؤون

إن خطة العمل لعالم صالح للأطفال تُعتبر على نطاق واسع أداة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف المتصل بتعزيز وحماية الأطفال. وشأنها شأن غيرها من البلدان النامية، حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعض التقدم الكبير في تنفيذ خطة العمل هذه، ولكن ما زال الفقر ونقص الأموال يشكلان تحديا رئيسيا.

ولاستكمال الجهود التي يبذلها كل بلد نام، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماته وذلك من خلال تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

وأود أن أؤكد مجددا الالتزام الثابت لحكومة لاو بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل إقامة عالم صالح للأطفال.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل كونستانس سيميلاني، نائبة رئيس وزراء مملكة سوازيلاند.

السيدة سيميلاني (سوازيلاند): (تكلمت بالانكليزية): تُصنف مملكة سوازيلند على أنها من بلدان الدخل المتوسط المنخفض ويُقدر ناتجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد بمبلغ ١٥٠٠ دولار. بيد أن ٦٠ في المائة من السكان يعيشون دون الخط المرجعي للفقر، بينما يعيش ٣٧ في المائة في فقر مدقع. وتُظهر النبذة العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد أننا نواجه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والتغير المناخي مما أدى إلى الجفاف والتدهور البيئي.

ويقدر مشروع تقرير التعداد السكاني لعام ٢٠٠٦ أن التعداد بلغ مليون نسمة، ويمثل الأطفال منهم حوالي ٥٠ في المائة. كما أن هناك زيادة في عدد الأسر التي يعولها أطفال. والجفاف هو عامل آخر يفاقم الخطر الماثل على المجتمعات المحلية الضعيفة أصلاً. ويواجه أكثر من ٤٠ في

ومع أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ازداد زيادة كبيرة على مدى السنين، فإنه بدأ يظهر تراجعاً في عام ٢٠٠٦. ويزداد الآن عدد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يظلون أحياء بفضل العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. وفي عام ٢٠٠٦، كان يعالج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية ما مجموعه ١٣٥ ١ طفلاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوسعت خدمات المساعدة على منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. إضافة إلى ذلك، أدخلت في معظم المواقع خدمات جيدة لتنظيم الأسرة. وتقدم مراكز الرعاية في الأحياء الرعاية والدعم ووجبة واحدة يومياً على الأقل لنحو ٣٣ ٠٠٠ طفل يتيم وضعيف. وفي عام ٢٠٠٥، استُهلّت مبادرة "وطن صالح للأطفال"، وهي نسخة محلية ومعدلة من عالم صالح للأطفال. وهذه المبادرة راسخة الجذور في الثقافة السوزيلندية التي تقتضي أن تدعم المجتمعات والأسر جميع الأطفال وتعتني بهم بطريقة أو أخرى.

ومن المبادرات القانونية الأخرى، مشروع وثيقة عمل تتعلق بالجرائم الجنسية، وهي مصممة لكبح جماح الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال. وتشارك وزارة العمل في مشروع يتعلق بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويسعى هذا المشروع لدراسة مدى انتشار مشكلة عمل الأطفال في سوازيلند، وإيجاد طرق لمكافحته. وأنشئت لجنة استشارية للبرامج معنية بعمل الأطفال، وهي هيئة متعددة القطاعات، أنشئت لتنسيق المسائل المتعلقة بعمل الأطفال.

وأود أن أختتم بالقول إن إنشاء الوحدة الوطنية الجديدة لتنسيق شؤون الأطفال، ولجنة البرلمان المعنية بشؤون الأطفال، واستمرار التعاون القوي بين الحكومة والمجتمع

الأطفال لدعم التشريعات المتعلقة بحماية الأطفال. وأنشئت وحدة معنية بالعنف المتري وحماية الأطفال والجرائم الجنسية في إطار شرطة سوازيلند الملكية. وأنشئت أيضاً محكمة للأطفال في محكمة سوازيلند العليا. وأنشئ في عام ٢٠٠٥ مركز الرعاية الطبية الممتازة للأطفال - وهو مرفق صحي خاص للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالإضافة إلى الحماية الدستورية والتشريعية، نفذنا سياسات وطنية تهدف إلى تحسين رفاه الأطفال في سوازيلند وتحسين نوعية حياتهم. ومن بين هذه السياسات سياسة صحية وطنية استهلّت في آب/أغسطس ٢٠٠٧، بالإضافة إلى خطة استراتيجية، وهي خطة تحصين شاملة متعددة السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ يجري الآن إعدادها؛ واستراتيجية تخفيف حدة الفقر وخطة العمل التي أقرها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٦؛ وسياسة وطنية للأطفال، بمن فيهم الأطفال الأيتام والضعفاء.

وقد استهلّت خطة العمل الوطنية للأطفال الأيتام والضعفاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وشارك في عملية إعدادها جميع ذوي المصالح، وتركز عمليات التدخل المخططة على حق الطفل في الحماية والمشاركة والغذاء والخدمات الأساسية والتعليم. وتسعى هذه الخطة لضمان حصول الأطفال على المأوى والتعليم والمياه والغذاء والحماية من إساءة المعاملة والعنف والاستغلال والتمييز، ومن الاتجار بهم وضياح إرثهم.

واستهلّت حكومة سوازيلند خدمة "سوازي إنفو"، وهي صيغة معدلة من "ديف إنفو"، بوصفها أداة رصد وطنية لمتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأولويات الوطنية. وقد اضطلعنا ببرامج مختلفة لمتابعة الأهداف التي تسعى الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيقها.

ونحن سعيديون بشكل خاص أنه يوجد في بيلاروس منذ عام ٢٠٠٤ اتجاه نحو زيادة معدل المواليد. ويوجد مزيد من الأسر التي لها ثلاثة أطفال أو أكثر؛ وهذا يجسد سياسة دولتنا في توفير الدعم للأمهات والأطفال، لا سيما للأسر التي لديها أطفال عديدون.

وبيلاروس من بين البلدان التي تنخفض فيها معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال. ففي السنوات العشر الأخيرة، انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بمقدار النصف، وهو الأقل من بين معدلات وفيات الأطفال الرضع في رابطة الدول المستقلة.

وتبلغ نسبة تغطية التلقيح ٩٩,٢ في المائة. ويقدم الغذاء مجاناً للأطفال حتى يبلغوا سنتين من العمر. ويتلقى جميع الأطفال تعليماً ثانوياً مجاناً. ويدرس ٨٢ في المائة من الأطفال في مدارس مجانية. وتوجد فئة خاصة من الأطفال في بيلاروس، إهم أطفال تشيرنوبل، الذين ولدوا ويعيشون في مناطق تضررت من كارثة تشيرنوبل. وتوفر لهؤلاء الأطفال عناية طبية خاصة، ويجري فحصهم طبيًا كل سنة، وتقدم لهم وجبات مجانية في المدارس، ويوفر لهم السكن والعلاج مجاناً في المراكز الصحية والمصحات.

ونعمل كل ما نستطيع لضمان تهيئة بيئة خالية من العوائق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للنمو النفسي والجسدي. وفي سبيل تحقيق ذلك، غيرنا تغييراً كبيراً نهج تعليم هؤلاء الأطفال وتنشئتهم. وبدلاً من المدارس الداخلية المتخصصة، أدخلنا هياكل تعليمية متكاملة، تتيح لهؤلاء الأطفال العيش مع أسرهم وتلقي التعليم إلى جانب الأطفال العاديين.

إن وجود اليتامى يسبب أسوأ شديداً لكل دولة. والمهمة الرئيسية هي إعطاؤهم أسرة جديدة أو مساعدتهم على العثور على مأوى جديد. واليوم يتلقى ما يناهز ٧٥ في

المدني ووكالات الأمم المتحدة وسائر المانحين، توفر جميعها فرصة لتحسين الدفاع عن قضايا الأطفال وتنسيقها والتصدي لها على نحو منسق. وسيجري التركيز في عام ٢٠٠٨ على العمل على ضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صدقنا عليها محلياً، من خلال جهود نشر وتنفيذ ورصد توصيات اتفاقية حقوق الطفل. وسنشدد أيضاً على الدعوة لضمان إقرار مشاريع السياسات والقوانين والمبادئ التوجيهية وتحويلها إلى تشريعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيدة ناتاليا بيتكفيتش، نائبة رئيس ديوان جمهورية بيلاروس.

السيد بيتكفيتش (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

يصرخ جميع أطفال العالم بنفس اللغة. وهم قطعاً يشبهون بعضهم بعضاً في هذا المجال. ولكنهم في نفس الوقت مختلفون جداً. فالأطفال مرآة الدولة. والطريقة التي يعامل بها الأطفال تحدد الحالة الأخلاقية للمجتمع ومستوى تنمية الدولة.

وقد كانت جمهورية بيلاروس أول بلد بعد مرحلة الاتحاد السوفياتي يعتمد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣. والتوصيات الواردة في عالم صالح للأطفال (القرار د١-٢٧/٢، المرفق) منصوص عليها في استراتيجياتنا الوطنية لتحسين حالة الطفل. ومن المهم أن الأطفال أنفسهم شاركوا في إعداد هذه الاستراتيجية، وقالوا ما يريدون في المنتديات الوطنية والإقليمية.

وابتداءً من عام ١٩٩٨، بدأنا ننفذ تدريجياً البرنامج الرئاسي المعنون "أطفال بيلاروس". وتوفر الدولة الرعاية لجميع فئات الأطفال - الأطفال الأصحاء والأطفال المرضى، والأطفال الذين لهم آباء وأمهات والأطفال اليتامى. وتوفرا لدولة دعماً خاصاً للأطفال الصغار الموهوبين.

حضارة العصر: الاتجار بالأطفال والزج بهم في الصراعات العسكرية. وينبغي أن يضطلع الفريق المشترك بين الوكالات لمكافحة المتاجرة بالأشخاص بدور رائد في هذه العملية.

إن الأطفال هم مستقبلنا. ونوع العالم الذي ينمو فيه أطفالنا، وما يروونه حولهم وفي أي ظروف يتكون فهمهم للعالم - هذه عوامل تحدد في نهاية المطاف مستقبل دولنا ومستقبل البشرية جمعاء.

فلنوحّد جهودنا لا لتشكيل عالم صالح فحسب، بل دعونا نبن عالماً جديراً بالأطفال وجديراً بمستقبلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحبة المعالي اسفتيلانا إيناموفا، نائبة رئيس وزراء أوزبكستان.

السيدة إيناموفا (أوزبكستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي بأن أعبر، باسم حكومة جمهورية أوزبكستان عن الشكر المخلص لمتخذي المبادرة ومنظمي هذه المناسبة الهامة جداً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال". وتؤيد جمهورية أوزبكستان هاتين الوثيقتين كل التأييد وهي تبذل قصارى جهدها باطراد لتنفيذ المهام المبينة فيهما.

إن حماية الأمومة والطفولة، في أوزبكستان، وتهيئة الظروف المواتية لنمو الطفل بصورة متناغمة شاملة ولتعليمه جزءان لا يتجزآن من سياسات دولتنا. وقد صدّقت أوزبكستان على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وهي تعمل جادة في سبيل تنفيذ أحكام الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال". وقد خرجنا، بصورة خاصة، باستراتيجية وأولويات وأهداف للتنمية الوطنية وبما يناسبها من خطط عمل، فضلاً عن نظام لحماية مصالح الطفل؛ وتم تحديث ذلك كله وفقاً لنصوص الوثيقة المذكورة. وينصب تركيزنا على رفاه الطفل، على

المائة من أطفال بيلاروس معاملة خاصة، ولكن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ في المائة في بعض مناطق بلادنا.

لكن اليتيم الاجتماعي مشكلة أهم. وظاهرة "اليتامي" الذين لديهم والدان حيان وصمة عار على المجتمع الحديث. ولهذا السبب، وقع رئيس جمهورية بيلاروس مرسوماً، في عام ٢٠٠٦، يقضي بجعل تخلي المرء عن طفله جرماً. وقد تم تعميم الدعاية لهذا المرسوم على نطاق واسع في بيلاروس.

والجمعية على علم بأننا شرعنا في مبادرة لتحسين تنسيق الإجراءات الدولية الرامية إلى منع المتاجرة بالأطفال. وترعجنا خصوصاً الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأطفال والصور الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال. لكن إنتاج وتوزيع الصور والأفلام الإباحية التي يستخدم فيها يحدث على مستوى رهيب فعلاً. ونعتمد اعتقاداً راسخاً أنه يجب على الجمعية العامة بصورة قاطعة أن تناقش مشكلة مكافحة الاتجار بالأطفال في وقت قريب جداً، بصفتها إحدى مناقشتها المواضيعية.

وجلسة الجمعية العامة اليوم تحمل معنى رمزياً عميقاً لجمهورية بيلاروس، لأن هذا العام، عام ٢٠٠٧، قد أعلن في بلدنا عاماً للطفل. ويجب أن نفعل كل ما نستطيعه لتتأكد من أن حالة الطفل في جميع بلدان العالم تتحسن باطراد وبصورة جد هامة. ولا شك في أن إقامة شراكات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وتعزيز الشراكات القائمة سيكونان عاملاً مساعداً على ذلك.

وبناء على ذلك، نرحب بحقيقة أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقيم استراتيجيتها لحماية الأطفال على أساس قاعدة "ثالث الجهات المشاركة" - أي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ويجب علينا، في القرن الحادي والعشرين، أن نضع حداً لعار

جمهورية أوزبكستان مجلسا للتنسيق في مجال رفاه الطفل، يضم كبار المسؤولين من بعض الوزارات والدوائر والمنظمات التطوعية والمنظمات الدولية.

وتنفذ الجمهورية تدابير لكفالة ولادة وتعليم أطفال معافين، بادئة بتشكيل أسرة فتية تتمتع بالعافية. وتقدم جميع الخدمات للأطفال مجاناً. وهناك الكثير من الأعمال قيد الإجراء، في إطار البرنامج المعنون "فحص الأم والطفل"، وهو يرمي إلى تفادي ولادة أطفال مصابين بأمراض خلقية، منها التخلف العقلي، فضلاً عن فحص النساء الحوامل بالأشعة تحرياً عن تشوهات الأجنة. ونحن نتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ووكالة اليابان الدولية للتعاون والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وغير ذلك من الشركاء، لتنفيذ برنامج حماية الأم والطفل، ولا سيما برنامج التحصين العالمي، وبرنامج التعليم الخاص بالصحة وحياة الأسرة والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة وتحسين الصحة الإنجابية والوقاية من حالات نقص الحديد واليود، على سبيل المثال لا الحصر. وفي عام ٢٠٠٣، بدأ العمل في برنامج مشترك بين اليونيسيف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لمنع إصابة الأمهات والأطفال بفقر الدم. ويغطي ذلك البرنامج ٢,٥ مليون طفل. وبدأنا كذلك بالتخطيط لبرنامج وطني لإغناء السديق. وفي الأعوام الأخيرة سجل انخفاض كبير في وفيات الرضع والأطفال في جمهوريتنا. ونحن ماضون في تنفيذ برنامج استراتيجي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ووضعنا برنامجاً حكومياً لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

وإننا نوجه اهتماماً خاصاً للبرامج الاجتماعية. وقد وضعنا عدداً من البرامج الحكومية، وصدرت عدة

سبيل الأولوية، في استراتيجيتنا لزيادة ازدهار أوزبكستان في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨. وأعدنا بالتعاون مع اليونيسيف، نظاماً لرصد أهداف رفاه الطفل ونحن ننفذه الآن. أما المحور الرئيسي لجميع خطط العمل تلك، فهو تحسين رفاه الطفل. والأهداف موجهة بصورة ظاهرة لتحقيق النجاح في تنفيذ نصوص "عالم صالح للأطفال".

وأود اغتنام هذه الفرصة لأوجه انتباه الجمعية إلى الجهود التي نبذلها في أوزبكستان من أجل رفاه الطفل، وذلك بغرض بناء عالم ملائم لحياة سعيدة ومتناغمة لأطفالنا. وقد أقيمت شبكة متينة للنظام، لحماية حقوق الطفل. وأوردنا عملياً في كل الرسائل أو الوثائق ما يعكس مبدأ إبقاء مصالح الطفل نصب أعيننا. وتشمل أكثرية النصوص القانونية المعيارية، التي يتجاوز عددها الـ ٩٠، والمتصلة بالحماية الاجتماعية، حقوق الطفل.

وفي هذا العام، اعتمدنا قانوناً يضمن حقوق الطفل، أعد بدعم فاعل قدمه خبراء اليونيسيف. وقد أدرجت حقوق الطفل كذلك في برامج الحكومة، كبرنامج الدولة لإصلاح نظام الصحة العامة وبرنامج التدريب الوطني وبرنامج الدولة على نطاق البلد ككل لتطوير المدارس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وتوجد في أوزبكستان أكثر من ٥٠٠٠ منظمة غير حكومية عاملة، يتصدى معظمها لمشاكل الطفل، بما في ذلك الصندوق الدولي غير الحكومي للأعمال الخيرية المسمى "في سبيل جيل يتمتع بالصحة"، وصندوق غير حكومي للأطفال يسمى "لستم وحدكم". وبسبب ما ينطوي عليه ذلك من مهام متنوعة، تستهدف ضمان مصالح الطفل بصورة شاملة، وكذلك بالنظر إلى ضرورة تنسيق عمل جميع المنظمات غير الحكومية، التي تتصدى لمشاكل الطفل في جمهوريتنا، أقامت نحو ١٠٠ منظمة منها ائتلافاً لتقديم المساعدات لحماية حقوق الطفل ومصالحه. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ مجلس وزراء

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن أوزبكستان ستواصل بذل كل جهد من أجل التنفيذ المتسق للإعلان وخطة العمل الواردتين في "عالم صالح للأطفال".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة الأونرابل أليما مهاما [حليمة محمد] وزير شؤون المرأة والطفل في غانا.

السيدة مهاما (غانا) (تكلمت بالانكليزية): أتقدم بالتعازي إلى حكومة وشعب الجزائر فيما يتعلق بالأحداث الأليمة التي وقعت في الجزائر اليوم.

ويشرفني أن ألقى هذا الخطاب بالنيابة عن فخامة الرئيس جون آغيكوم كوفور، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس جمهورية غانا، والذي بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، قد فوّض من جانب المنتدى الأفريقي الثاني المعني بالأطفال، المعقود في القاهرة، جمهورية مصر العربية، أن يقدم إلى الجمعية العامة دعوة إلى اتخاذ إجراءات عمل عاجلة بشأن تنفيذ خطة العمل من أجل "أفريقيا صالحة للأطفال".

ويسعدني أن أبلغكم أن أفريقيا قد أعدت لاجتماع اليوم التذكاري العام الرفيع المستوى. وكجزء من إعدادنا، عقدنا اجتماعا في القاهرة، برعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع حكومة جمهورية مصر العربية. ويسرني أن أبلغكم أن ذلك الاجتماع قد لاحظ عددا من الإنجازات الهامة والكثير من التقدم المحرز في جميع بلداننا في تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه ومشاركته.

وعلى سبيل المثال، فإن البرامج العاجلة من أجل بقاء الأطفال واعتماد تدابير الضمان الاجتماعي للمجموعات الضعيفة قد ساعدت على خفض وفيات الرضع وعلى تحسين فرص الحياة للأطفال في عدة بلدان. وهناك وعي كبير بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجرى تعزيز التدابير الوقائية. وتم تخفيض انتقال المرض من الأم إلى الطفل

مراسيم بشأن مسائل، مثل العائلة، والجيل المعاق، والأم والطفل، والبيئة، والأمومة والطفولة، والخير والرأفة.

وبمبادرة رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، أعلننا عام ٢٠٠٧ سنة للحماية الاجتماعية في أوزبكستان. وأكدت حكومة جمهوريتنا برنامجا حكوميا للحماية الاجتماعية، اتخذت في إطاره تدابير لتحسين حالة الأطفال، ودعمهم دعما شاملا وتعزيز الآليات القانونية التي تحمي حقوقهم. وتُخصّصُ نسبة ٥٣ في المائة من ميزانية الدولة للبرامج الاجتماعية. ويعد مستوى معرفة القراءة والكتابة، البالغ لدينا ٩٩ في المائة، من أعلى المستويات في العالم.

وقد تضاعفت كمية الأموال التي نفقها من ميزانيتنا على التعليم بمعدل ٢,٦ خلال السنوات الثلاث الماضية، وبينما ٢٥٠ مدرسة جديدة في أوزبكستان. ونخطط لبناء أكثر من ١٠٠ مدرسة إعدادية و ٩٠٠ كلية للتدريب المهني. وسيمكن ذلك من الانتقال الكامل إلى برنامج التعليم الإلزامي لمدة ١٢ سنة. ويوجد لدينا ٩٠ من المدارس المتخصصة في مرحلة الحضنة، ونريد أن يكون التعليم شاملا للجميع.

وقد خصصنا بعض جوائز الدولة للأطفال الموهوبين في مجالات، مثل الأدب، والفن، والثقافة، والتربية، والعلوم. ولدينا صندوق لرياضة الأطفال برئاسة الرئيس كريموف. وتعمل أكثر من ٤٠٠ مدرسة للرياضة، بالإضافة إلى منظمة للألعاب الأولمبية الخاصة. ونظمت أوزبكستان في عام ٢٠٠٧ دورة ألعاب أولمبية خاصة لبلدان آسيا الوسطى، وبولندا وأفغانستان وتركيا والاتحاد الروسي. وقد شارك في تلك الألعاب أكثر من ٤٥٠ من الأطفال ذوي العاهات العقلية.

التعجيل بالإجراءات. ولن أتمكن في الوقت المتاح لي أن أعرض الدعوة بشكل تفصيلي، واسمحوا لي أن أجمل بعض النقاط.

لقد التزمنا بتعجيل الإصلاحات القانونية، وتخصيص موارد الميزانية الكافية لأطفالنا، ورفع مستوى برامج الحد الأدنى للتدخل في الطفولة التي ثبتت جدواها والقائمة على استراتيجيات ناحجة مثل البرنامج العاجل من أجل بقاء الأطفال ونمائهم، ودعم الإجراءات المستندة إلى الأسر والمجتمعات المحلية لتحسين رفاه الأطفال، ورفع مستوى الوصول الشامل إلى الوقاية من فيروس الإيدز، ورفع مستوى برامج الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، ورفع مستوى وصول الجميع إلى التعليم الأساسي الشامل، وخاصة رعاية الطفولة المبكرة وبرامج الحضانة الأخرى، وتهيئة بيئة آمنة وممكنة لمشاركة أطفالنا، وتعزيز وتنفيذ البرامج المتعددة القطاعات لوقف العنف في القارة.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن السيدة الأولى في مصر، سعادة السيدة سوزان مبارك، ناشدت بشدة، في المنتدى الأفريقي الذي عُقد في القاهرة، جميع البلدان الأفريقية أن تضع حداً لتشيويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وقد أقر الوزراء الأفارقة المسؤولون عن حقوق الطفل النداء وأيدوه والتزموا باتخاذ الخطوات وفقاً له على وجه الاستعجال.

واسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض أوجه تجربة غانا. فإنجازات غانا في مجالات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وصحة الطفل، والتقدم المحرز في كفالة تعميم التعليم، تشكل قصص نجاح سنكون سعداء بطرحها خلال اجتماعات المائدة المستديرة والمناسبات التي تعقد على هامش هذا الاجتماع.

بنسبة ٢٥ في المائة في عدد من البلدان، وهناك مزيد من الوعي والاعتراف بمختلف أشكال سوء المعاملة والاستغلال والعنف ضد الأطفال. وسنت بلدان عديدة قوانين لمكافحة الاتجار بالأطفال والممارسات الضارة الأخرى، بالإضافة إلى إنشاء نظم العدالة للأحداث من أجل حماية الأطفال.

ومع سعادتنا بتسجيل بعض التقدم الملموس لأطفالنا، فإن اجتماع القاهرة الاستعراضي عبر عن قلقه أيضاً لأن الأهداف الواردة في خطة العمل من أجل "أفريقيا صالحة للأطفال" و "عالم صالح للأطفال" لم يتم بلوغها حتى الآن. وحدد الاجتماع عدداً من التحديات. وهي تشمل الثغرات بين السياسات والممارسات، والمستويات العالية للفقر المدقع، والمستوى المرتفع إلى حد كبير لوفيات المواليد، وسوء التغذية المتواصل لدى أطفالنا، والمعدل المنخفض لإنهاء فترة الدراسة، والمعدل العالي لترك المدارس، ومشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، وانخفاض مشاركة الأطفال والشباب على جميع المستويات.

ونظراً للتقدم البطيء والتحديات، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المثلة بوزرائها، والمجتمع المدني، وكل ممثلي الأطفال، كرروا التأكيد بقوة على التزام أفريقيا بمضاعفة جهودها لبلوغ هدف خطة العمل من أجل "أفريقيا صالحة للأطفال" و "عالم صالح للأطفال". وقد التزمنا بالمحالات ذات الأولوية، وتشمل السياسات التشريعية، والتنمية المؤسسية، وحشد وتعبئة الموارد، وتحسين فرص حياة الأطفال، والتغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعمال الحق في التعليم، والحماية والمشاركة، بالإضافة إلى وضع تدابير الرصد والتقييم من أجل رصد الأنشطة والنتائج.

وسنقوم اليوم بنشاط جانبي في الساعة ١٣/١٥ من هذا اليوم، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأدعو الممثلين إلى الحضور لكي يتمكن من التداول في الدعوة إلى

وهكذا، تجدد أفريقيا التزامنا بتحقيق أهداف مختلف خطط العمل. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن الاجتماع الرفيع المستوى يحضره أطفال من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا: وقد أحضرنا أطفالا بوصفهم أعضاء في أفرقتنا. ونستمع لأصواتهم في منتدى الأطفال. وهم يشكلون موضوع هذا الاجتماع، وبالتالي، يجب أن يحضروه. ونهني جميع الأطفال على التزامهم بجعل العالم مكانا أصح لهم.

وباسم الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة الرئيس جون ايغيكوم كوفور، أقدم إلى هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى ورقة الموقف الأفريقي بشأن "دعوة لتسريع وتيرة العمل بشأن تنفيذ خطة العمل صوب جعل أفريقيا صالحة للأطفال (٢٠٠٨-٢٠١٢)".

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيتيل (جزر الباهاما).

وبينما نقر بما تلقيناه من دعم مشكور من المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وجميع شركائنا الإنمائيين، ندعو الجمعية لتنضم إلينا من أجل الاستجابة الفعالة لذلك النداء. فأطفال أفريقيا لا يمكنهم الانتظار. وقد قال أطفالنا في اجتماع القاهرة "كفانا اتخاذ القرارات دون إيجاد الحلول".

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيدة كلير هيبورن، عضوة مجلس الشيوخ، والمدعية العامة ووزيرة الشؤون القانونية في كمنولث جزر البهاما.

السيدة هيبورن (البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية.

ومن الواضح أننا نجتمع هنا على مدى اليومين القادمين لتقييم الأهداف الحيوية التي حددناها عام ٢٠٠٢،

ومن خلال وزارة شؤون المرأة والطفل، وضعنا نظاما مركزيا للإدارة والتنسيق من أجل التنفيذ الفعلي لسياستنا العامة المتعلقة بالنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وأنشأنا هيئات وكنية وإقليمية وعلى مستوى المقاطعات لتعزيز ورصد تنفيذ هذه البرامج.

ويشكل منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل جزءا أساسيا من البرنامج الوطني المعني بالرعاية السابقة للولادة وبالوضع، من خلال تقديم خدمة مجانية للرعاية الصحية إلى النساء الحوامل والأطفال دون الثامنة عشرة، حالما يسجلون في برنامج التأمين الصحي الوطني. وتم إضفاء طابع مؤسسي على الحملات السنوية الوطنية المتعلقة بالرعاية الصحية المتكاملة للطفل والأم، التي تشمل التحصين، وتوزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات وإضافة فيتامين "أ"، ويسعدني أن أعلن أنه لم يمض أي طفل من جراء الحصبة في السنوات الأربع الماضية. ونحن على وشك نيل شهادة تثبت أننا بلد خال من مرض شلل الأطفال.

وقد سنت غانا العديد من الأدوات التشريعية، بما في ذلك قانون لمكافحة الاتجار بالبشر ووضعت خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ القانون. وأنشئ مجلس إدارة متعدد القطاعات معني بالاتجار بالبشر، وصندوق خاص بالاتجار بالبشر، ولدينا اتفاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة من أجل مكافحة الفعالة للاتجار بالبشر.

وبعد أن أجرينا أبحاثا بشأن العنف ضد الأطفال، بدأنا بالعملية الرامية إلى وضع خطة عمل وطنية بشأن العنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أهنيء الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على الإنجاز العظيم المتمثل في اتخاذ القرار بإنشاء منصب الممثل الخاص للأمم العام المعني بالعنف ضد الأطفال.

إلا إذا سجل في الجانب السلبي منها عدم تعرض أي طفل في أي بلد للضرر أو الحرمان العاطفي أو البدني.

وفي ما يتعلق بالجانب الإيجابي من الصورة، يمكننا أن نفخر بحق بالحقيقة المتمثلة في أن مفهوم حقوق الطفل، استنادا إلى التصديق شبه الجماعي على اتفاقية حقوق الطفل التاريخية، أحدث وقعا كبيرا ودفع بالمسائل المتعلقة بالأطفال إلى الواجهة في أي جدول أعمال ومناقشة هامة لهذه الجمعية.

وقد تعهد المجتمع العالمي فجر الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ بالالتزام، من خلال اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، ببعث الأمل في نفوس الملايين ممن هم أقل حظا، بمن فيهم الأطفال، وبناء عالم أكثر عدلا لصالحهم. وفي عام ٢٠٠٢، تعزز هذا التعهد بوعده أطفال عالمنا مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا خاليا من سوء التغذية، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، والفقر، والعنف، والإيذاء والاستغلال الجنسيين، والسخررة، والصراعات المسلحة.

وتقر الجماعة الكاريبية بأن الكثير قد تحقق، وتشيد بالإنجازات التي تمت على مدى السنوات التي انقضت منذ عام ١٩٩٠. فقد شهدنا انخفاضاً في معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة على الصعيد العالمي، التي هبطت إلى أقل من ١٠ ملايين طفل عام ٢٠٠٦ لأول مرة. وأدت مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها إلى انخفاضات كبيرة في معدلات الإصابة بمرض الحصبة وشلل الأطفال. وتحسن الوصول إلى المياه الصالحة للشرب. وشهدنا تحسناً للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة. كما نشيد بالزيادة الهامة في مستويات القيد بالمدارس الابتدائية في بعض البلدان، وهي تكافح من أجل تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

وما أحرز من تقدم في تعزيز رفاه وتنمية الأطفال، على النحو الوارد في الإعلان وخطة العمل "عالم صالح للأطفال" (انظر القرار S/27-2، المرفق)، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بهذه الفرصة وتؤكد التزامنا ودعمنا للتنفيذ الكامل للإعلان وخطة العمل. كما نقدم دعمنا للجهود الجارية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها في حماية وتعزيز حقوق الطفل.

ونشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ونحيط علما بما يعتزم من تعيين ممثل عام للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال. وعلى الرغم من أن بعض التوصيات الواردة في الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299). قد لا تتماشى مع الممارسات والأعراف التقليدية لتربية الأطفال، وقد تفسر على أنها انتهاك لسلطة الآباء، فإننا نتعهد بدعم ذلك التعيين والولاية المتصلة به.

وكثيراً ما نواجه خطر ابتذال الحقيقة البديهية المتمثلة في أن الأطفال أئمن رصيد لتنمية كوكبنا في المستقبل وكفالة بقاءه. وكما جاء في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، التي اعتمدت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠،

"ما من قضية تستحق أولوية أعلى من حماية وتنمية الأطفال الذي يرتكز بهم بقاء واستقرار وتقدم جميع الدول - بل الحضارة الإنسانية -". (A/45/625، المرفق، الصفحة ١٩)

وبعد انقضاء سبع عشرة سنة، يجعل استمرار حدوث أنواع الإيذاء هذه الحقيقة ضرورة أكثر إلحاحاً ودعوة للعمل. والواقع أنه من الهام أن نسجل الجانب الإيجابي من الصورة. غير أن الصورة لن تكون متوازنة حقا

وبعد خمس سنوات، وصلنا إلى مرحلة حاسمة. أين نقف في تقييم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ "عالم صالح للأطفال"؟ هل فعلنا ما يكفي لحماية أطفالنا، أم أننا في طريقنا إلى مشاهدة عقد آخر من العود الكبيرة والإنجازات المتواضعة، كما حدث في عقد التسعينيات؟

وفي حين أننا نسلم بأنه جرى إحراز تقدم في بعض المناطق والبلدان، فإن مناطق وبلداناً أخرى تشهد مستويات من التقدم أبطأ من أن تحقق الأهداف التي اتفقنا عليها جماعياً. وفي بعض الحالات، بقي الحال على ما هو عليه أو تردى. وإذا لم يجر عكس هذه الظروف، فإنه حتى عام ٢٠١٥ لن يعيش ٤,٦ مليون طفل إضافي حتى سن الخامسة، وستكون منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تضرراً.

والآن، يعاني ٢٠ مليون طفل من سوء التغذية الشديد، ويعانون من شتى الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ولا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطراً عالمياً يهدد تنمية وتقدم واستقرار مجتمعاتنا. واستغلال الأطفال متفش في جميع مجتمعاتنا، ولا تزال ممارسة العنف ضد الأطفال والاعتداء عليهم يشكلان تحدياً خطيراً. وفي هذه الميدان وحده، لم تحدث جهودنا تقدماً كافياً، والنتائج مختلطة.

إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الطفل. إلا أننا، شأننا شأن مناطق أخرى عديدة، نواجه عدداً من التحديات. فمنطقتنا تتسم بجوانب ضعف اجتماعي - اقتصادي وهي عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية. ولذلك، يعمل رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية، بالتعاون مع مجالس الجماعة الوزارية، مثل المجلس الوزاري المعني بالتنمية البشرية والاجتماعية، ومن خلال الشراكات الإقليمية كالشراكة بين بلدان الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتفانٍ لوضع سياسات

ويمكننا سرد العديد من الإنجازات في ما يتعلق بمسائل تم الأطفال في جميع أنحاء العالم، والافتخار بما أحرز من تقدم في مناطقنا وبلداننا. وفي منطقة البحر الكاريبي، نحن بصدد تحقيق أربعة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات تخفيض الفقر، وكفالة التعليم الابتدائي للجميع، وزيادة المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال. وتستحق الإنجازات الهامة التي حققتها منطقتنا في الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الثناء أيضاً. وعلاوة على ذلك، وضعت بعض بلداننا خطط عمل معنية بالأطفال ونفذت تشريعات وطنية لحماية الطفل يجعل القوانين الوطنية تتماشى مع المعايير الدولية.

كما اتخذت منطقة البحر الكاريبي مبادرات للحد من عمل الأطفال، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام بشأن "متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل" (A/62/259)، الذي قُدم كي تنظر فيه الجمعية خلال الدورة الثانية والستين.

ونشيد بعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجلسها التنفيذي من أجل إقرار برنامج السنوات الأربع المتعدد البلدان لمنطقة شرق الكاريبي، وسورينام، وترينيداد وتوباغو. وسيسهّم هذا البرنامج في دعم السياسات العامة والاستثمار الذي يجسد حقوق وأولويات الأطفال، وتعزيز حماية وتحسين النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيع مهارات الحياة الصحية من أجل الحد من العنف، ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال تحسين برنامج التثقيف بشأن الصحة والحياة الأسرية. ونتطلع إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة، ونتعهد بالتعاون ودعم الإقليم الكاملين.

نقيم شراكات أوسع وأكثر تركيزاً؛ ويجب زيادة الالتزامات من جانب المجتمع الدولي، ويجب أن توثق هذه أو كلها.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أقل كثيراً مما نحتاجه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير الاستثمار الضروري في الأطفال. وبالتالي، تناشد الجماعة الكاربية مرة أخرى المجتمع الدولي والشركاء المانحين اتخاذ خطوات إيجابية للوصول إلى النسبة المستهدفة، وهي ٠,٧ في المائة. وتكرر الجماعة الكاربية أيضاً النداء الذي وجهه الأمين العام للمانحين لتحديد مواعيد زمنية لزيادة المساعدة للوصول إلى النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥.

أخيراً، لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة احتتام مفاوضات التجارة في الدوحة بنجاح، التي ستقطع شوطاً طويلاً في المساعدة على تحقيق الأهداف والمقاصد الوطنية، وبالتالي الوفاء بالتعهدات التي قطعناها لأطفالنا. دعونا نلزم أنفسنا. دعونا نقول للأطفال نعم مرة أخرى.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنطونيو ميلوسوسكي، وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد ميلوسوسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، سأعنتم هذه الفرصة لأعرب، باسم شعب مقدونيا، عن أعمق تعازينا فيما يتعلق بالأحداث الإرهابية المأساوية التي وقعت اليوم في الجزائر، وأعرب، باسم حكومة مقدونيا، عن إدانتنا بأقوى العبارات لأعمال العنف هذه.

لقد اجتمعنا هنا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل (القرار د/٢٧/٢، المرفق) اللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، ولتؤكد مجدداً التزامنا السياسي القوي بجعل العالم مكاناً صالحاً للأطفال. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية المثيرة

اجتماعية فعالة للتصدي للعديد من التحديات التي تواجه المنطقة، لا سيما في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو خطر كبير ومتفش يهدد بقاء شبابنا في جيل المستقبل.

إن وجود عالم صالح للأطفال يعني وجود عالم عادل وسلمي. بيد أننا لا نستطيع إقامة عالم عادل وسلمي إن لم نصحح، على سبيل الأولوية، التفاوت المتنامي في الدخل ونظام التجارة العالمي الذي أضر باقتصادات الكاريبي الصغيرة والضعيفة.

ولو قمنا بتقييم التقدم الذي أحرزناه من منظور اقتصادي، لوجدنا أن من الواضح أننا لم نفعل ما فيه الكفاية منذ عام ٢٠٠٢، ولسنا على المسار الصحيح. ويصدق هذا القول أيضاً إذا أحرى التحليل من منظور التنمية الاجتماعية. وما لم نتخذ الآن جميع التدابير الضرورية لمعالجة جوانب التباين والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية المتفشية التي تواجه البلدان النامية، فإننا سنفشل في توفير مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً لأطفالنا.

لا يستطيع أطفال العالم الانتظار مؤملين أن نفعل ما تعهدنا به في عام ١٩٩٠ في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وفي عام ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي عام ٢٠٠٠ في مؤتمر قمة الألفية، وفي عام ٢٠٠٢ في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. لقد آن لنا أن نقوي الموارد الوطنية وقدرة نظم أداء البلدان النامية لتمكينها من توفير مزيد من الخدمات الاجتماعية الأساسية الفعالة، الضرورية جداً لبقاء الأطفال، وذلك تمشياً مع مبادرة ٢٠/٢٠. ويجب أن نحسن التكنولوجيا وبناء القدرة لجمع ورصد وتحليل البيانات الجيدة لدعم قرارات السياسة وخطط التنمية الوطنية؛ ويجب أن

بلديات وخبراء وأعضاء من المجتمع المدني وأكاديميين وممثلين للشباب لمناقشة قضايا الأطفال. وكان يهدف إلى حشد الالتزام السياسي وتسريع العمل من أجل الأطفال في مقدونيا بالتأكد من أن قضايا الأطفال ما زالت تتصدر جدول الأعمال السياسي للبلد.

وإنجازاتنا الرئيسية هي: وضع خطة عمل وطنية للأطفال؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال، والفريق البرلماني العامل المعني بالأطفال، واللجنة الفرعية لمكافحة الاتجار بالأطفال؛ وتحسين سجلات الإبلاغ بشأن اتفاقية حقوق الطفل؛ وكذلك المصادقة على البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية.

وقد تمكّنا من تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات، وأنشأنا مستشفيات ملائمة للأطفال، وقمنا بإصلاح التعليم ونظام حماية الأطفال، ونجحنا في القضاء على نقص اليود. ولدينا قطاع مجتمع مدني ملتزم جداً يعمل على تعزيز وحماية حقوق الطفل في مقدونيا.

وأود أن أطلعكم على موجز للدروس التي تعلمناها في إعداد التقرير الوطني عن التقدم الذي أحرزناه والمبادرات التي اضطلعنا بها منذ عام ٢٠٠٢. فقد أدت الالتزامات التي تعهدت بها جمهورية مقدونيا، بموجب الوثيقة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢، إلى تعبئة واسعة النطاق للقدرات والموارد الوطنية لتحقيق الأهداف التي حُدّدت. وأدت عملية وضع واعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال، التي استلهمت من خطة العمل العالمية (انظر القرار د١/٢٧، المرفق)، إلى زيادة الاهتمام باحتياجات الأطفال، وركزت أنشطة صانعي القرارات السياسية. ونتيجة لذلك، أُدخل عدد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الهامة.

وسيتيم التغلب على مشكلة التنسيق بوسائل مؤسسية جديدة، لا سيما إنشاء اللجنة الوطنية. وشكل تخطيط

للإعجاب التي استلهمناها من هذه العملية العالمية، مسترشدين برغبتنا في زيادة حماية حقوق ورفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم، لا تزال تنتظرنا عقبات وتحديات خطيرة عديدة.

يتضرر الأطفال في بعض المناطق أكثر من غيرها. وهذا يقتضي تعبئة جماعية. وإعادة تنشيط الجهود المشتركة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مهمة للغاية لعملية الاستثمار في الأطفال وحماية مصالح الطفل بشكل أفضل. وقد بذلت مقدونيا، مستلهمة بهذه العملية العالمية، جهوداً هائلة لتحسين حالة الأطفال في بلدنا. وقد انضمنا أيضاً إلى شركائنا الإقليميين، من دول ومنظمات إقليمية، في إقامة أوروبا صالحة للأطفال.

وقد شاركت حكومي بفاعلية في عدد من المؤتمرات الإقليمية الهامة بهدف الإسهام في تحقيق الأهداف العالمية المحددة في وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين. وقد أكدت هذه المناسبات الإقليمية مجدداً الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٢، وسلّمت بأهمية القياس المنهجي لمدى أعمال حقوق الطفل بفاعلية وإقامة هياكل رصد ذاتية شاملة لقياس وتقييم الإنجازات.

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز تجربة مقدونيا في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في عام ٢٠٠٢. ففي كانون الثاني/يناير الماضي، قدمت حكومة مقدونيا تقريراً وطنياً عن التقدم المحرز. وقد يسر إعداد التقرير مناسبة خاصة عقدت في سكوبجي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موضوعها "بلد صالح للأطفال"، نظمتها حكومة مقدونيا والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد جمع هذا المؤتمر، وهو الأول من نوعه في منطقتنا، مسؤولين حكوميين ورؤساء

مسؤول للتغلب على التحديات ولبناء عالم صالح للفتيات والفتيان والمراهقين.

إن الفقر يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق حماية وتعزيز جميع حقوق أطفالنا ورفاههم بفعالية. ولهذا السبب، فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطة حكومة السلفادور تنفيذ برامج استئصال الفقر. وفي هذا الصدد، من دواعي اعتزازي أن أقول، بالنسبة لتحقيق هدف استئصال الفقر المدقع والجوع، إنه تم تحقيق الأهداف المتعلقة بنسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وبالنسبة للذين يعانون من فقر مدقع أو فقر شديد.

ولكن لا تزال توجد تحديات، وقد نفذنا بنجاح برنامج شبكة التضامن الرئاسية، التي تعنى بـ ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة تعيش في أفقر البلدات في ريف السلفادور. ويوفر هذا البرنامج الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ويمكن للمرأة ويعزز المساواة بين الجنسين، وهذا جانب هام من البرنامج بشكل خاص في ضوء دور المرأة الحاسم في تقوية الأسرة والمجتمع بوصفها الجهة الرئيسية التي توفر الإرشاد للأطفال وتسهر على رعايتهم. ونهدف إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر بحلول عام ٢٠١٥.

ومن خلال الأمانة الوطنية لشؤون الأسرة، وهي المؤسسة التي أفخر بترؤسها، أسهمنا مباشرة - بالتنسيق مع الكيانات الوطنية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - في التصدي في السنوات الأخيرة للتحديات التي تواجهنا في مجالي الصحة والتعليم. فالصحة إحدى مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، وهذا سبب إعطائها أولوية عليا في برنامج الحكومة. وقد مكّنا هذا من تحقيق هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع، الذي انخفض إلى ٢٤ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية، ومعدل وفيات الأطفال،

الميزانية غير الكافية تحدياً لتنفيذ خطة العمل الوطنية وأهداف عالم صالح للأطفال. ولذلك، تريد الحكومة تحسين جمع البيانات وتحليلها. وستتخذ جوانب القصور التي حُددت أساساً لتحسين سياستنا في ميدان حماية وتعزيز حقوق الطفل.

وحكومة مقدونيا مقتنعة بأن الاستثمار في الأطفال هو أكثر الاستثمارات قيمة ومردوداً في مستقبلنا المشترك. وبهذه الصفة، يجب أن يظل متصدراً أولويات حكومتنا وشركائها. ويجب ألا تحط الانتكاسات من عزيمة حركتنا العالمية الرامية لهيئة عالم صالح للأطفال، بل يجب أن تتقوى مستلهممة بالتقدم المحرز المنظور.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيدة آنا ليغيا دي ميكسكو سول دي ساكا، السيدة الأولى والأمنية الوطنية لشؤون الأسرة في السلفادور.

السيدة ميكسكو سول دي ساكا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب هذا المنتدى العالمي لأؤكد مجدداً التزام حكومة السلفادور وإرادتها السياسية لمواصلة تنفيذ المبادئ والأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين بعنوان "عالم صالح للأطفال" (القرار د١/٢٧، المرفق). وقد عُقدت تلك الدورة لتجديد الالتزام بصحة وتنمية وكرامة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وهذا الهدف جلبنا هنا اليوم لاستعراض التقدم الذي أحرزته البلدان في الوفاء بهذه الالتزامات.

وجمعت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الالتزامات التي جرى التعهد بها في اتفاقية حقوق الطفل وتلك التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وفي مؤتمر قمة الألفية. وقد أيدت السلفادور هذه المساعي وسعت على نحو

تعزيز جميع حقوقهم ورعايتها وحمايتها والدفاع عنها. وبهذه الطريقة، ندعم الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد عدلت السلفادور تشريعها الحالي ليتماشى مع المعايير المحددة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. ونفذنا أيضاً سياسة وطنية للتنمية الشاملة للأطفال والمراهقين. وهذه أداة أساسية للوفاء بالتزاماتنا الإقليمية والدولية.

وفي الإعلان وخطة العمل المسماة "عالم صالح للأطفال"، أزمنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أنفسنا ببذل أكبر جهد للحد من جميع أشكال العنف والاستغلال والاعتداء والتمييز والتباين بين الأطفال والمراهقين، والقضاء عليها. ولتحقيق هذه الغاية، اتخذنا عدة إجراءات وأنشأنا برامج تهدف إلى تعزيز الأسرة وتشجيع قيم الوحدة والاحترام والتعايش السلمي.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً التزام حكومة زوجي، الرئيس إلياس أنطونيو ساكا، ببذل كل جهد لتحقيق الرفاه لجميع بناتنا وأولادنا والمراهقين. وقد وفر لنا هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى فرصة لنتناقش معا ونستمع لأصوات ووجهات نظر الفتيات والصبية والمراهقين فيما يتعلق بالمسائل والمشاكل التي تؤثر عليهم بحكم سنهم ومستوى نضجهم. وفي المستقبل القريب، سيمكننا الزخم الذي وفره هذا الاجتماع من الشعور بالارتياح لما حققناه في الأجلين القصير والطويل. ونحن جميعاً مسؤولون عن رفاه الأطفال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيدة مشيرة خطاب، الأمينة العامة للمجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر.

السيدة خطاب (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا القلبية لشعب الجزائر الشقيق بمناسبة التفجيرات التي حدثت اليوم في الجزائر.

الذي انخفض إلى أقل من ٦ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

ومن حق جميع الأطفال في السلفادور الحصول على التحصين الشامل والحماية ضد أمراض من قبيل السل والتيتانوس وشلل الأطفال والحصبة. وبالنسبة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، عززنا خدمات ونظم الرعاية الصحية من خلال الإمداد الفعال والموثوق بالأدوية. ومن حق جميع الحوامل الحصول على فحص مجاني لمعرفة ما إذا كن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية إذا طلبن ذلك. وقد أسفرت هذه الاستراتيجية الوطنية عن تخفيض تجاوز ٨٥ في المائة في عدد الأطفال الذين يولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ونحن مقتنعون بأن التعليم أحد الأدوات الرئيسية لمكافحة الفقر، وقد وضعنا إجراءات لتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع وهدف القضاء على التباين بين الجنسين في التعليم من خلال وصول الفتيات إلى التعليم بمعدلات مماثلة لمعدلات الأولاد أو أكثر منها. ومن أدوات استمرار تحقيق التقدم في هذا الميدان برنامج المدرسة الصحية. وهذا جزء من سياسة الحكومة الاجتماعية، ويستفيد منه مباشرة أكثر من ٨٠٠٠٠٠٠ طفل يعيشون في الريف والمناطق الريفية الهامشية من البلد، مما يؤدي إلى رفاههم الشامل.

ويترب أيضاً على التزامنا بعالم صالح للأطفال تنفيذ برنامج الحنان أو برنامج العناية، الذي استُهل في أيار/مايو ٢٠٠٦، والذي يدمج جهود المؤسسات المشتركة بين القطاعات مع دعم منظومة الأمم المتحدة. وتهدف من وراء ذلك إلى الإسهام في الأمن البشري وتعزيز ظروف العيش للأسر السلفادورية، لا سيما ظروف عيش الأطفال، في إطار

ثلاث سنوات شيدينا ٨٠٠ مدرسة تضم آلاف الفتيات. وحدثت هذه التجربة برونالد سولتانا، الذي كلفته اليونيسيف بتوثيق التجربة المصرية، أن يقول إنها مبادرة تعليمية متميزة وملهمة، خلقت جيلا جديدا من المدارس لجيل جديد من النساء - نساء يتم تعليمهن وتمكينهن، وهن متشوقات إلى تبوء مكانتهن المستحقة في المجتمع كشريكات في التنمية على قدم المساواة مع الرجال.

ومما عزز تنفيذ هذه الاستراتيجية الطموحة تخصيص الحكومة المصرية موارد مالية ثابتة لتعزيز التعامل مع قضايا الطفولة، ومنها التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي وبناء القدرات. ونحن في طليعة الدول التي أجرت رسدا للموازنة العامة من منظور حقوق الطفل.

وفي إطار المنهج القائم على الحقوق ذاته، حققت مصر انطلاقة هامة، شهد لها العالم، لتقليص عادة ختان الإناث. فجرّمها القانون، ورفضها الرأي العام. وقاد المجلس، بالتعاون مع المجتمع المدني، حركة اجتماعية استهدفت توعية المجتمعات المحلية لتعزيز الرأي العام المناهض لممارسة الختان. وجاءت مشاركة الأطفال والشباب قوية ليصبحوا قاطرة التغيير في حملة "بداية النهاية"، التي أطلقتها السيدة سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى. ويوما بعد يوم، تكتسب هذه الحملة أرضية متزايدة مدعومة بإرادة سياسية وتنفيذية قوية، دعت المؤتمر الثاني للطفل الأفريقي إلى اعتماد دعوة مصر لوضع نهاية لختان الإناث في أفريقيا ضمن الخطة الأفريقية للنهوض بالطفولة.

وفي إطار منهج حقوق الطفل، ضاعفنا من جهودنا للقضاء على عمالة الأطفال، لانتهاكها حق الطفل في التعليم وحمايته من العنف والاستغلال التجاري. وبات وجود الطفل في الشارع يشكل اعتداء على ذات الحقوق، وعلى حقه في التمتع برعاية أسرته وفي الخدمات الاجتماعية التي نسعى

خمسة سنوات مرت منذ صدور وثيقة "عالم صالح للأطفال" (القرار د/٢٧/٢، المرفق). خمسة سنوات مليئة بالأحداث والتطورات. والواقع يؤكد أن تنفيذنا الفعال لهذه الوثيقة يمكن أن يحدث فروقا هائلة في العالم بحيث يصبح أكثر اقترابا لأن يكون مناسباً للأطفال. تماما مثل تنفيذنا الفعال لاتفاقية حقوق الطفل، التي شكلت مع الوثيقة محل النظر اليوم، علامات فارقة في التعامل مع قضايا الطفولة. ورغم الإجماع الدولي غير المسبوق حول هاتين الوثيقتين، لا يمكن أن ن فصلهما عن وثيقة ثالثة شكلت تطورا جديدا بالغ الأهمية، وهي تقرير الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، الذي أحاله الأمين العام إلى أعضاء الجمعية العامة في الوثيقة A/61/299. وقد ساهمت مصر بنصيب واسع في إعداد هذه الوثائق، واتخذت خطوات جادة ورائدة في تطبيقها على المستوى الوطني واعتمادها والترويج لها على المستويين الإقليمي والدولي.

فعلى المستوى الوطني، تعددت مبادرات مصر مدعومة بقوة من القيادة السياسية. وأصبح المنهج القائم على الحقوق أمرا واقعا، نعمل حثيثا لترسيخه في كافة الأذهان.

فسحبت مصر تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل. ونستمر في الترويج للاتفاقية وبروتوكوليهما الاختياريين وتعزيز تنفيذهما.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للأهداف الإنمائية للألفية، حققت مصر قفزة رائعة في تقليل وفيات الأطفال والأمهات، وقضت نهائيا على شلل الأطفال وعلى التيتانوس المصاحب للولادة، ومنحت أطفال الأم المصرية المتزوجة من أجنبي الجنسية المصرية. ومن منظور حقوق الطفل، أطلق المجلس القومي للطفولة والأمومة مبادرة تعليم الفتيات، التي حققت نجاحا مشهودا على المستوى الدولي في شراكة حكومية أهلية مع سبع منظمات للأمم المتحدة تتقدمها اليونيسيف. وفي

مبارك "المرأة من أجل السلام" كحركة دولية تسعى لتحقيق السلام.

وفي إطار الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال في عام ٢٠٠٦ (انظر A/61/299)، وانطلاقاً من جهد وطني شمل وضع استراتيجية قومية وإيجاد آلية قوية للرد والتدخل، لعبت مصر دوراً محورياً برئاسة لجنة التسيير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستضافت ثلاثة مؤتمرات للتشاور الإقليمي، أسفرت عن تحرك هام نحو وضع بنية أساسية لمنع العنف ضد الأطفال، شملت قيام لجان وطنية لمناهضة العنف، ووضع استراتيجيات وخطط عمل، وإنشاء آليات للرصد، وخطوط نجدة الأطفال، ومكاتب لتلقي الشكاوى. وتكفل المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر بترجمة الدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال كاملة إلى اللغة العربية ونشرها في العالم العربي، إيماناً منه بأهمية ذلك. وستأسس مصر اجتماعاً عربياً للمتابعة سيعقد في مقر الجامعة العربية في الشهر القادم.

ختاماً سيدتي الرئيسة، ندرك أن الطريق طويل. ولكن ما حققناه مصريا وعربيا وأفريقيا ودوليا يعزز قناعتنا بأننا نسير على الدرب الصحيح. وجهودنا لا يعيقها غياب وعي أو نقص إرادة.

دعونا نتفق على العمل سوياً، يجمعنا تعاون دولي وثيق ومشاركة حقيقية، من أجل مستقبل أفضل لعالمنا، وانطلاقاً من الإدراك بأننا عالم واحد، لن تتمتع فيه قلة ضئيلة بالأمن والسلام والاستقرار دون النظر لأغلبية ساحقة تموت جوعاً أو عطشاً ومرضاً وجهلاً.

فليكن السلام من أجل الجميع، وليكن العدل والأمن والاستقرار من أجل أطفالنا في كل مكان وزمان.

لزيادتها باستمرار. وأصبح للمعايير من الأطفال نصيباً متزايداً من الاهتمام. وأصبح العنف ضد الأطفال جرماً يعاقب عليه القانون، الذي شرعنا في تعديله ليستوعب تلك المتغيرات، من خلال عملية تشاركية قادها المجلس بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني، ويضمن أن يتمتع كل طفل بالحقوق التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل.

فرفعنا السن الأدنى لزواج الفتاة من ١٦ إلى ١٨ سنة، وللمسؤولية الجنائية من ٧ إلى ١٢ سنة. ووفرننا الرعاية للطفل المولود خارج إطار الزواج. وجرّمنا العقاب البدني وختان الإناث والاتجار بالطفل واستغلاله جنسياً. ووضعنا نظاماً لعدالة الأحداث، مستلهما رؤية التعليق العام العاشر للجنة حقوق الطفل، يقوم على العدالة الإصلاحية لا العقابية. ودعمنا صلاحيات خط نجدة الطفل كآلية مجانية لتلقي وحل شكاوى الأطفال، بالتعاون مع الجمعيات الأهلية. وهي خبرة أتاحتها مصر للدول العربية والأفريقية.

وعلى المستويين العربي والأفريقي، بذلت مصر جهداً كبيراً أذكر منه استضافة المؤتمرين الأفريقي والعربي حول مستقبل الطفولة، اللذين أسهما في بلورة الرؤيتين العربية والأفريقية في الإعداد لوثيقة "عالم صالح للأطفال". واستضافت المؤتمر الأفريقي الثاني لمتابعة نصف العقد لوثيقة "أفريقيا جديرة بالطفل". واعتمد المؤتمر مبادرة مصرية باعتبار أعماله مساهمة أفريقية في مراجعة منتصف العقد لوثيقة عالم جدير بالأطفال. وتفخر أفريقيا بأنها أصبحت بذلك القارة الأولى التي قامت بهذا الجهد، وتتقدم في هذا الاجتماع ببناء للإسراع بمعدلات الأداء، عرضته وزيرة الطفولة الغانية.

ولمصر بصمات واضحة في تناول قضايا الأمن والسلام من منظور دولي وإقليمي. فقد قامت حركة سوزان

إلزاميا بالنسبة لجميع الأطفال، بغض النظر عما إذا كان الأب متزوجا أو غير متزوج من أم الطفل. والمسألة هنا هي حق كل طفل في الهوية.

وقبل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كانت بوتسوانا قد حققت تقدما كبيرا في استئصال السل، وخفضت إلى حد كبير وفيات الأطفال والأطفال الرضع والأمهات المُتَّسِّس. وجهود بوتسوانا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موثقة جيدا في تقارير المدير التنفيذي لليونيسيف. وقد عكس هذا المرض فعلا حظوظنا بمرور السنين. وفوق وقبل جهودنا الموثقة لإنقاذ أرواح المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الأطفال من الإصابة قبل الولادة، تحول تركيز اهتمامنا الآن إلى منع انتشار هذا المرض. وإقبال مزيد من الشباب على الإجراء الطوعي لفحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعطي بصيص أمل في إنقاذ أجيال المستقبل في بلدنا.

وأكبر مجال يشغل بوتسوانا فيما يتعلق بالهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بتوفير التعليم والتربية للأطفال في مرحلة مبكرة. ولا يتاح الحصول على التعليم في سن الطفولة المبكر إلا لـ ١٧ في المائة من الأطفال الذين هم في سن ما قبل الالتحاق بالمدارس، ومعظم الذين تُتاح لهم هذه الفرصة أطفال من الأسر المتوسطة والمرتفعة الدخل، التي تستطيع دفع الرسوم. أما التعليم الابتدائي، فإنه مجاني للجميع منذ بضع سنين.

وقد اتخذنا خطوات ملموسة من خلال التشريعات والتعليم الحكومي للاحتراس من الزواج المبكر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

ونحن مدينون لأطفالنا بجعل هذا العالم مكانا آمنا لهم. وفي هذا الصدد، لا ينبغي التماس أي عذر، حتى لو كان يستند إلى الثقافة أو التقاليد، لانتهاك حقوق

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورايل مرغريت ناشا، وزيرة الحكم المحلي في بوتسوانا.

السيدة ناشا (بوتسوانا) (تكلمت بالانكليزية): التزمت بوتسوانا في معالجة الإعلان وخطة العمل المتعلقة بـ "عالم صالح للأطفال" (القرار د/٢٧/٢، المرفق)، التزاما محددًا بوقت على أساس الأهداف الثمانية المتفق عليها المتعلقة بالأطفال والشباب. وقد أدمجت جميع الأنشطة والأهداف والغايات المتعلقة بالإعلان بشأن "عالم صالح للأطفال" في خطط تنميتنا الوطنية وخطط تنميتنا الخاصة بالمقاطعات، على نحو يتماشى مع الرؤية الوطنية لعام ٢٠١٦.

وقد صدّقت بوتسوانا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في عام ١٩٩٥، وصدّقت على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل في عام ٢٠٠١. ونحن ملتزمون بدعم حقوق الطفل حسبما نصت عليه الاتفاقية وعلى نحو يتماشى مع مبدأ الحفاظ على أفضل مصالح الطفل لأطفال بوتسوانا حاليا وفي المستقبل. وفي الجهود التي نبذلها لجعل قوانيننا الوطنية متسقة مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل وسائر الاتفاقيات الدولية، استعرضنا قانون الأطفال في بلدنا، ونتيجة لذلك يجري حاليا، بمساعدة مكتب اليونيسيف في بوتسوانا، إعداد مشروع قانون للأطفال أكثر شمولا.

ومن بين التشريعات الأخرى التي جرى تعديلها قانون الزواج، الذي عدّل لرفع سن الزواج من ١٦ عاما إلى ٢١ عاما بالنسبة للأولاد والبنات. ويجعل قانون الزواج أيضا تسجيل جميع حالات الزواج العرفي والديني إجباريا، وذلك للاحتراس ضد الزواج المبكر للفتيات.

وتسجيل حالات الولادة والوفاة إلزامي في بوتسوانا منذ عدة سنوات. ونسعى الآن، من خلال مشروع تعديل قانون الأطفال، لجعل تسجيل اسم الأب في شهادة الميلاد

في الختام، أود أن أشكر، باسم حكومة بوتسوانا، الجهات ذات المصلحة في بلدنا، مثل منظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية والقطاع الخاص، على دعمها الذي لم يتزعزع لبرامج ومشاريع الأطفال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورا بل مارلين مونغوندا، وزيرة شؤون المساواة بين الجنسين ورفاه الأطفال في ناميبيا.

السيدة مونغوندا (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): ناميبيا أيضا تود أن تنضم إلى الذين أعربوا عن تعازيهم وتضامنهم مع الجزائر لأحداث هذا الصباح المساوية.

وإنه لشرف كبير أن يمنح وفدي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام جدا - الأطفال - وهو شاغل كبير لجميع الدول الأعضاء.

ويبين تقرير الأمين العام المعروض علينا (A/62/259) أن بلدانا عديدة اتخذت إجراءات ملموسة لجعل هذا العالم مكاناً أفضل للأطفال في ميادين الصحة والتغذية والتعليم والحماية. وهذا تطور مشجع حقاً.

بداية، أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمدير التنفيذي لليونيسيف على ملاحظتهما العميقة والتفكير، وأعرب عن تقديري لصوت الطفل الأفريقي، الذي دعا إلى الأمانة اتخاذ إجراء فعلي، وطالبنا بأن نستمع بقلوبنا.

إن دستور ناميبيا يُجمل حقوق الأطفال في الحياة والصحة والتعليم ومستوى العيش اللائق. وقد وقعت حكومة جمهورية ناميبيا على عدد من الصكوك والاتفاقيات الدولية، مما يظهر جدية التزامنا بحماية قادة أمتنا ومواطنينا في المستقبل. وقد اعتمدنا قانون مكافحة العنف المتري، وقانون الحفاظ على الأطفال، وقانون مكافحة الاغتصاب، وقانون وضع الطفل، وسيقدم قريباً مشروع قانون رعاية وحماية الطفل.

الأطفال. وإنني كامرأة، أعرف جيداً أن الثقافة قد استُخدمت ولا تزال تُستخدم على نطاق واسع لتبرير تهميش المرأة. ولكننا وصلنا من العمر حداً يسمح لنا بأن نتكلم عن أنفسنا. ومن جهة أخرى، معظم هؤلاء الأطفال لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك. إنهم بحاجة إلينا لنتكلم عنهم ومعهم، للتأكد من توفير الحماية لهم من جميع أشكال الإساءة والتعرض للممارسات الضارة التي يتعين أن نتخلص منها عاجلاً وليس آجلاً.

ويتعين أن نشن حملة تثقيف جديدة ومفتوحة لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث وأن نقنع الدول الأعضاء بإدخال قوانين تعالج المشكلة بإقناع. وأعتقد أن رجالنا ينبغي أن يشاركوا مشاركة ذات معنى في هذه الحملة حتى لا يُنظر إليها على أنها مجرد حالة أخرى تصرخ فيها المرأة، ولكن ما من مجيب. فهذه الممارسة لا توجد لها قيمة طبية. ولا ينص عليها أي دين. وكل ما تفعله أنها تسبب ألماً لا يُطاق للشابات وتخضعهن لصدمة واكتئاب مدى العمر.

وفي محاولة لإعمال حق الطفل في المشاركة، توخينا في بوتسوانا، في مشروع قانون الطفل، إنشاء مجلس وطني يشرف على مسائل الأطفال على الصعيد الوطني. وينص مشروع القرار أيضا على إنشاء منتدى استشاري للأطفال، سيقوده ممثلو الأطفال من جميع المناطق. ونحن مصممون على ألا يكون المنتدى الاستشاري للأطفال كياناً اسمياً. وسنسعى لاستخدام المنتدى للتشاور مع الأطفال على نحو مجدٍ بشأن جميع القرارات التي تؤثر عليهم، بدءاً بمسودة مشروع قانون الأطفال نفسه. وستكون مسؤولية مجلس الأطفال الوطني التأكد من انعقاد المنتدى على أساس منتظم. وهذا الشرط منصوص عليه في الحقيقة في القانون، وذلك للتأكد من أن المنتدى ينعقد بصورة منتظمة ويبقى مركزاً. وستقدم وزارتي للبرلمان تقريراً سنوياً عن عمل هذا المجلس.

الوباء على الطلاب والمربين معقد بقدر قوته التدميرية. فمعدل التسرب من المدارس نتيجة لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعوامل الصحية الأخرى معدل مرتفع.

وعدد الأطفال الذين يفقدون أحد الوالدين أو كليهما بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مستمر في الزيادة أيضاً. ويقدر أنه سيكون في ناميبيا ٢٥٠.٠٠٠ تيمماً بحلول عام ٢٠٢١، وهذا العدد يبلغ ثلث عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. وسيكون الإيدز سبباً يتم ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال. وباستمرار زيادة عدد ضحايا الإيدز، سينشأ ويتعرع عدد متزايد من الأطفال بدون المحبة والرعاية الوالدية، محرومين من حقوقهم الأساسية في المأوى والصحة والغذاء والتعليم، ويواجهون أخطار العنف والإساءة والاستغلال.

وقد وضعت حكومة جمهورية ناميبيا سياسات واستراتيجيات وطنية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بينها خطة العمل الناميبية للأيتام والأطفال الضعفاء الآخرين، يجري تنفيذها بالتركيز على الوقاية والرعاية والدعم. وتحتاج هذه البرامج موارد إضافية ليتسنى لها إحداث تأثير أكبر على مجتمعاتنا. وتخفيف التأثير الاقتصادي لهذا الوباء ميدان آخر يبرر مزيداً من الاستثمار. وتقدم الحكومة منحاً اجتماعية للأطفال اليتامى والضعفاء على أساس شهري.

أخيراً، نؤمن بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة في حماية مصالح الأطفال في كل مكان. وفي الحقيقة، تؤمن ناميبيا بالهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم صالح للأطفال وقد أدمجت الالتزامات الواردة في "عالم صالح للأطفال" (القرار د/٢٧-٢، المرفق) في برامج التنمية الوطنية واستراتيجيات تخفيض حدة الفقر الموجودة.

وندرك أن التعليم الجيد يسهم إسهاماً مباشراً في تنمية وقدرة وإنتاجية الإنسان. وفي هذا السياق، أحرزت ناميبيا تقدماً كبيراً في جعل التعليم فعالاً وإلزامياً على المستوى الابتدائي وفي تناول الجميع. وتسير ناميبيا على الطريق الصحيح في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي للجميع. وتزداد معدلات الالتحاق بالمدارس باطراد منذ عام ٢٠٠١. والمساواة بين الجنسين، وهي معيار لنظام التعليم الابتدائي في ناميبيا، ظلت منحازة قليلاً لصالح الطالبات.

وقطعت ناميبيا أيضاً خطوات كبيرة في التأكد من التحاق الأيتام بالمدارس. ولذلك، فإن التعليم الابتدائي، نظرياً، مجاني للذين لا يستطيعون تحمل تكاليفه. وتنص المادة ٣٨ من قانون التعليم لعام ٢٠٠١ على أن

"جميع رسوم التعليم الابتدائي والتعليم الخاص في مدارس الحكومة، بما فيها جميع الكتب المدرسية والمواد التعليمية وسائر المتطلبات ذات الصلة، يجب أن تقدم مجاناً للمتعلمين حتى الصف السابع، أو حتى بلوغ المتعلم سن ١٦ عاماً، أيهما يأتي أولاً".

وتنفذ جميع المدارس الابتدائية والثانوية برامج مهارات الحياة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي توفر للشباب حقائق عن الصحة الجنسية والإنجابية، وعن حمل المراهقات والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تحاول تحسين مهاراتهم في التواصل.

إلا أنه على الرغم من تحسين الوصول إلى التعليم، فإنه من صدمة خارجية تستطيع إبطاء المكاسب الأخيرة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بل وعكس اتجاهها بقدر تأثير زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتأثير هذا

ومن المهم أن يصغي صانعو القرار والبالغون الآخرون للأطفال، وأن ينظروا إليهم بجدية ويتأكدوا من إشراكهم قدر الإمكان في صنع القرارات التي تؤثر عليهم. والحوار الجيد مع الأطفال شيء نادر جداً ما نشارك فيه. فنحن، صانعي القرارات، لنا لغة خاصة بنا. ولا نترك لأسئلة الأطفال أو اقتراحاتهم سوى التزير اليسير، ونادراً ما نعود إلى الأطفال لنقول لهم ما الذي عملناه بالنسبة لوجهات نظرهم، أو قد لا نعود إليهم على الإطلاق. ولا يزال يتعين علينا أن نتعلم الكثير في هذا الميدان.

فبالأمس، كان لي شرف المشاركة في اجتماع لأمناء المظالم المعنيين بالأطفال من جميع أنحاء العالم. وتعتقد السويد أن لأمناء المظالم المعنيين بالأطفال دوراً مهماً للغاية في تمكيننا من الوفاء بتعهداتنا المشتركة التي قطعناها في عام ٢٠٠٢. ونود أن نشجع البلدان، التي لم تنشئ بعد وظيفة أمين مظالم معني بالأطفال الاستفادة من هذا الخيار.

وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل المحددة في "عالم صالح للأطفال"، واتفاقية حقوق الطفل، جميعها تمثل أحجار الزاوية في تعاون السويد الإنمائي الدولي. ويقوم هذا التعاون على منظور يقوم على الحقوق وعلى تصورات الفقراء لتنميتهم.

يجب أن تكون التنمية منصفة، ولن تكون التنمية مستدامة إلا إذا راعت أفضل مصالح الأطفال وقدراتهم. ويجب أن تركز جميع أنشطة التعاون الإنمائي التي نضطلع بها على حماية الأطفال وعلى مشاركة الفتيات والأولاد. ولا يمكن إطلاقاً تبرير العنف ضد الأطفال، ويجب أن تُقاوم وتُمنع جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة.

ومنذ ٣٠ عاماً تقريباً أصبح ضرب الوالدين لأطفالهما يعتبر في السويد مخالفاً للقانون. وقد حذت حذونا بلدان أخرى، وإن كانت للأسف قليلة جداً. والصورة التي

وتسعى ناميبيا جاهدة باستمرار لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوران هاغلوند، وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد.

السيد هاغلوند (السويد) (تكلم بالانكليزية): يعيش الأطفال اليوم في زمن يتسم بقدر كبير من التغير والفرص والتحديات. وتتحدى ظواهر جديدة الأطفال والبالغين. وهذه الأيام، يعرف الأطفال أكثر ويتعلمون بسرعة أكبر عما يدور حولهم - ولكنهم يعلمون أكثر ويتعلمون بسرعة أكبر أيضاً عن أشياء تحدث في أماكن بعيدة. إنهم يجمعون بين العيش في العالم الحقيقي والعالم المتصور في نفس الوقت. وتتمثل مسؤوليتنا في التأكد من أن هذا يثري طفولتهم ويجعلها أكثر إشراقاً، ولا يؤدي بدلاً من ذلك إلى تقصير أو تعقيد أو تهديد سلامتهم أو حياتهم نفسها. وللأسف، يواجه أيضاً أطفال عديدون الفقر وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراع المسلح وأشكالاً أخرى من العنف.

وتوفر اتفاقية حقوق الطفل دعماً هاماً للأطفال في هذه الأوقات التي تتسم بتغير سريع. وننظر إلى الاتفاقية على أنها مستوى الحد الأدنى، أو خط الأساس. وفي ميادين كثيرة، يمكننا أن نفعل ما هو أكثر. وهدف سياسة الرعاية التي نتبعها أن تضمن لكل بنت وصبي بداية جيدة في الحياة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن العناية بالأطفال وتنشئتهم على عاتق والديهم أو الأوصياء الآخرين عليهم. ويتعين على المجتمع أن يدعم الوالدين لضمان توفر ظروف جيدة وأمنة يمكن للأطفال أن يعيشوا فيها. وتعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، وللوالدين دور أساسي في مستقبل المجتمع. ولحياة الأسرة الأمانة والصحية أهمية بالغة لرفاه الأطفال والمجتمع ككل.

نعمله لهم وما الذي يمكن أن نعمله نحن وإياهم معاً. ورؤيتنا تتمثل في أن يكون كل بلد المكان الذي تحصل فيه كل فتاة وكل صبي على أفضل بداية في الحياة يمكن تصورها.

وستظل السويد شريكاً موثوقاً به في عملنا المستمر لبناء عالم يصلح للأطفال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة برياً مانيكشاند، وزيرة العمل والخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في غيانا.

السيدة مانيكشاند (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): نحن نشارك بقية المجتمع الدولي في التعبير عن مشاعر مؤاساتنا القلبية لشعب وحكومة الجزائر، وفي الحقيقة للبشرية كلها. فقد شهدنا هجوماً آخر على الإنسانية.

ونؤيد أيضاً بيان الأونورابل المدعي العام ووزير الشؤون القانونية في جزر البهاما، الذي أدلى به باسم الجماعة الكاريبية.

ويسعد وفد جمهورية غيانا، الذي يضم ثلاثة أطفال، أن يشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم الذي أحرزته جهودنا الجماعية في إقامة عالم يصلح للأطفال. وباسم حكومة وشعب غيانا، أتقدم بتحيات خاصة لجميع ممثلي الأطفال وأهنتهم بإسهامهم القيم في عملية الاستعراض لهذا العام.

إن العناية بجميع أطفالنا، الذين يمثلون مستقبل البشرية، وحمايتهم وتنميتهم أهداف تستحق أن تعطى أفضل مكان في جداول أعمالنا الوطنية والعالمية. وغيانا ملتزمة بهذه الأهداف. ونرحب بفرصة تشاطر خبراتنا في تنفيذ وتبادل الآراء بشأن العملية المستمرة المتمثلة في تحويل عالمنا إلى عالم يصلح للأطفال.

تبرز من دراسة الأمم المتحدة صورة مخيفة. فالأطفال في جميع أنحاء العالم لا يزالون يتعرضون للعنف والإساءة. ويجب أن نعمل جميعنا معاً لوقف كل هذا. يجب أن نعمل من أجل رؤية مشتركة تتمثل بعدم التسامح إطلاقاً مع العنف ضد الأطفال؛ يجب ألا يتعرض أي طفل للعنف.

وينبغي أن تشجع المنظمات الدولية البلدان الأعضاء فيها وأن تساعد على إلغاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع السياقات، بما فيها الأسرة. وينبغي أن يسهم السياسيون والمعلمون والزعماء الدينيون ووسائل الإعلام وصانعو الرأي جميعهم في إلغاء العنف الذي يؤثر على أطفالنا.

وترحب السويد بقرار تعيين ممثل خاص للأمم العام في العمل على مكافحة العنف ضد الأطفال. ونحن مقتنعون أن الممثل الخاص سيتمكن من تنسيق الجهود على الصعيد الدولي.

وتقدر السويد العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في جميع أنحاء العالم. وعمل اليونيسيف يحسن حياة الأطفال كل يوم. وبوسعنا جميعاً أن نجد أسئلة قيمة وأجوبة مفيدة في الدراسات المتعمقة التي ينتجها مركز إنوسيني للبحوث بطريقة مهنية. ونعترف أيضاً مع التقدير بعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والجهات الأخرى التي تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات.

سيحتفل جزء كبير من العالم قريباً بعيد الميلاد والسنة الجديدة - موسم أعياد يتسم بالسخاء والأمل في المستقبل. وقبل كل شيء، إنه وقت للأطفال. وينبغي لنا، نحن السياسيين وصانعي القرار، أن نبقى تركيزنا منصباً على الأطفال حتى بعد انتهاء الأعياد. وينبغي أن نسعى دائماً للاتصال مباشرة مع الأطفال، وأن نسألهم ما الذي يمكن أن

التعاون القطري للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لمعالجة مسائل حماية الطفل ورفاهه.

وتنفيذ خطة العمل من أجل عالم صالح للأطفال لم يكن بدون تحديات وانتكاسات، وبعضها أكبر من تلك التحديات والانتكاسات التي حدثت أحياناً نتيجة للقيود المالية وقيود البنى التحتية. والأطفال في جميع أنحاء العالم معرضون لمزيد من المعاناة نتيجة لزيادة أسعار الأغذية والوقود وارتفاع تكاليف الحياة على الصعيد العالمي. ومع وجود صراعات وحروب داخلية ومحلية بين البلدان، سُرقت براءة وحقوق الطفولة. ويلزم مزيد من العمل لمعالجة آفة الفقر. ويلزم مزيد من العمل لحماية الأطفال من التعرض لحالات الصراع، وكذلك لتوفير إعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

والحفاظ على البيئة الطبيعية للازدهار بُعد مهم في تهيئة عالم صالح للأطفال. وكما أوضحت تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي فاز بجائزة نوبل، تؤثر تصرفات الإنسان على نوع العالم الذي سيرثه أطفالنا. وأوضح عالم الاقتصاد المشهور نيكولاس ستيرن أن البلدان النامية ستكون أكثر البلدان معاناة، وهي أقلها إسهاماً في إطلاق غازات الدفيئة.

ويمكن النظر إلى الضعف من حيث الموقع الجغرافي والاقتصاد، وكذلك السن. وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، يشكل الأطفال ضعفاً الفئات. وحيثما يؤدي تغير المناخ إلى كوارث ودمار وموت، يكون الأطفال هم الأكثر معاناة. إذ يصبح عديدون أيتاماً؛ ويصبح عديدون معوقين؛ ويصبح عديدون مشردين. وتتضرر صحتهم وتعليمهم، وتنقلب حياتهم كلها رأساً على عقب.

ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، اتخذت حكومة غيانا عدة مبادرات لتعزيز رفاه أطفال بلدنا وضمان حماية حقوقهم. وقد نجحنا في تخفيض معدل وفيات الأطفال، في الوقت الذي زدنا فيه عمليات تحصين الأطفال من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم؛ وتصل نسبة التحصين حالياً ٩٢ في المائة. وقد نجحنا في منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأمهات إلى الأطفال، حتى في الوقت الذي جرى فيه تعزيز الجهود التي نبذلها لتقديم وتوزيع العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية المنتجة محلياً مجاناً للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبذل جهود مستمرة لتوفير تعليم جيد النوعية للأطفال في غيانا، وفي حين أننا حققنا توفر التعليم الابتدائي للجميع، فإننا نركز حالياً على تحقيق توفير التعليم الثانوي للجميع وضمان أن ينهي الأولاد والبنات، على حد سواء، هذه المرحلة التعليمية.

وتسترشد غيانا بمبدأ أفضل مصالح الأطفال في سن التشريعات المتعلقة بالأطفال. وحتى الآن، أدخلنا اتفاقية حقوق الطفل في دستورنا، التي توفر الإطار لتعزيز الحياة الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يوفر تعليماً جيداً للجميع، ويوفر الحماية للأطفال من الإساءة والاستغلال والعنف.

ومن المثبط ملاحظة مستوى العنف في العديد من المجتمعات على الصعيد العالمي. ومن جانبنا، شرعنا بحملة لقمع العنف في مجتمعنا، لا سيما العنف ضد النساء والأطفال. وهذه المسألة حالياً موضوع مشاورات وطنية مكثفة على أساس مقترحات قدمتها الحكومة لإصلاح القانون، وتعزيز حماية الضحايا وتحسين الدعم والخدمات المقدمة لهم، مع الاحتفاظ بحق المدعى عليه بمحاكمة عادلة. وفي وقت سابق من هذا العام، أنشئت دائرة رعاية الطفل. ولا تزال غيانا تتعاون بحماس مع اليونيسيف في إطار برنامج

يجب معالجة ارتفاع حرارة العالم وتغير المناخ المترتب عليها. وقد قامت غيانا بدور قيادي في هذا الجهد. فغابتنا المطيرة العذراء تقدم خدمة كبيرة للعالم من حيث احتجازها الكربون. وينبغي أن يتضمن إطار ما بعد بروتوكول كيوتو أحكاماً للغابات المطيرة الموجودة مع آليات لمكافأة البلدان لحفاظها على هذه الغابات المطيرة.

ومن هذا المنبر، نناشد قادة العالم، بل وجميع الراشدين، أن يبذلوا قصارى وسعهم ليتجنبوا الطريق إلى تدمير الذات وينقلوا كوكبنا إلى مسار الانتعاش من خلال إجراء تخفيضات كبيرة على انبعاثات غازات الدفيئة. فلا معنى لأن ننجح يوماً في استئصال العنف الموجه إلى الأطفال، لكي يغرقهم في اليوم الذي يليه سيل جارف أو يموتوا جوعاً في جفاف أو مجاعة. ونشدد لذلك على ضرورة الأخذ بنهج متسق وشامل لإزاء المسائل المتعلقة بالأطفال.

وتتطلع غيانا إلى تبادل المزيد من الأفكار عن خبراتها الوطنية في اجتماعات المائدة المستديرة مساهمةً منها في إعداد تصنيف بأفضل الممارسات بهدف إقامة عالم صالح للأطفال والمحافظة عليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.